By Lodj

البرلكان

العدد: 110
26- 09 -12

مجلة لوديجي الاسبوعية

ضعوا برنامج حزب الميزان
أمام أصعب أسئلتكم

مساعد البرنامج الانتخابي الذكي
لحزب الاستقلال
وطني ... مستقبلي
- 2026 -

اسألني عن البرنامج الانتخابي ...

الأسرة والقيم الوطنية
محاربة الفساد
القدرة الشرائية
التعليم والصحة
السكن
التشغيل والشباب
السيادة الاقتصادية
التنمية الجهوية

وطني مستقبلي

ما هي الحلول؟
كيف سيتم التنفيذ؟
ما هي الكلفة؟
متى ستحقق؟

مساعد البرنامج الانتخابي
ابدأ الحوار

حزب الاستقلال

امسح الرمز واطرح سؤالك!

لجميع المواطنين

متاح على مدار الساعة

لغة بسيطة ومفهومة

إجابات دقيقة وواضحة

LODJ

يحدث في 24 ساعة آخر

@lodjmaroc

فهرس

04 الافتتاحية

33 حياتنا

44 فن وفكر

57 كلاكسون

64 تكنولايف

LODJ

لوديجي ميديا - مؤسسة الرسالة الإعلامية

مطابع الرسالة

رئيس مؤسسة الرسالة
حسن السنتيسي الإدريسي

المدير التنفيذي للوديجي ميديا
عدنان بن شقرون

إدارة فنية وتقنية
محمد أيت بلحسن

فريق النشر
سارة البوفي - عائشة بوسكين
خولة محفوضي

مونتاج
خولة محفوضي

تصميم وغلاف المجلة
عماد بن بورحيم

:

اقرأ أعدادنا القديمة :

www.pressplus.ma

افتتاحية

«البرنامج بين يديك»... L'ODJ Media تطلق شات بوت لفكّ شيفرة البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال

قبل أيام قليلة من الانتخابات التشريعية المقررة يوم 23 شتنبر 2026، تطلق L'ODJ Media تجربة تحريرية رقمية جديدة: شات بوت متعدد اللغات مخصص لقراءة وتبسيط وشرح البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال. الفكرة ليست التحدث باسم الحزب، ولا الحلول محل تواصله الرسمي، بل منح القارئ وسيلة جديدة لطرح أسئلته مباشرة والحصول على أجوبة انطلاقاً من الوثائق والمضامين الموضوعة رهن إشارة الأداة. في الحملات الانتخابية، تُكتب البرامج وتُنشر وتُناقش، لكن السؤال يبقى دائماً: كم من ناخب يقرأ فعلاً عشرات أو مئات الصفحات قبل أن يقرر لمن سيمنح صوته؟

من هنا انطلقت مبادرة L'ODJ Media.

بدل مطالبة المواطن بالبحث داخل ملفات طويلة، أو التنقل بين الصفحات والفصول والمحاور، أصبح بإمكانه أن يبدأ من السؤال الذي يعنيه شخصياً: ماذا تقترحون للشباب؟ ماذا عن القدرة الشرائية؟ أين الصحة والتعليم؟ كيف ستُحاربون الفساد؟ وما الذي ستفعلونه فعلياً للطبقة الوسطى؟

ويأتي الجواب عبر شات بوت أُطلق عليه اسم «المساعد البرنامجي»، صُمم ليكون أداة للقراءة والشرح والوصول السريع إلى المعلومة الانتخابية.

من قراءة البرنامج إلى محاورته

فكرة الشات بوت بسيطة: أن يتحول البرنامج الانتخابي من وثيقة جامدة إلى محتوى قابل للحوار.

يمكن للمستخدم أن يطرح سؤاله بالعربية، وبالفرنسية أيضاً، حول التشغيل أو السكن أو التعليم أو الصحة أو القدرة الشرائية أو الضرائب أو السيادة الاقتصادية أو محاربة الفساد أو السياسات الاجتماعية، ليبحث الشات بوت داخل قاعدته الوثائقية ويقدم جواباً مبسطاً ومنظماً قدر الإمكان.

والهدف هنا ليس اختصار البرنامج في شعارات، بل محاولة جعل مضامينه أقرب إلى المواطن. فبين سؤال بسيط مثل: «ماذا يقترح الحزب بخصوص السكن؟» والبحث اليدوي داخل ملف PDF طويل، هناك فارق كبير في سهولة الوصول إلى المعلومة. وهنا تحديداً تحاول L'ODJ Media اختبار شكل جديد من أشكال الصحافة الرقمية: صحافة لا يكتفي فيها القارئ بقراءة ما اختارته له هيئة التحرير، بل يبدأ هو بالسؤال.

البرنامج الرسمي... و«الكتب الوردية» لـ L'ODJ

القاعدة الأولى التي تم الاعتماد عليها في إعداد الشات بوت هي البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال للانتخابات التشريعية لسنة 2026.

افتتاحية

لكن التجربة لم تتوقف عند تحميل البرنامج داخل قاعدة معرفية.

فخلال الأسابيع الماضية، اشتغلت هيئة تحرير L'ODJ Media على قراءة المقترحات الواردة فيه، وتصنيفها وتفكيكها وتبسيطها ووضعها في سياقها، وهو العمل الذي أفرز مجموعة من الملفات التحريرية التي أطلقت عليها الجريدة اسم «الكتب الوردية – Livres roses».

وهنا من الضروري توضيح نقطة أساسية: هذه الكتب ليست وثائق رسمية صادرة عن حزب الاستقلال.

إنها قراءة تحريرية خاصة بـ L'ODJ Media للبرنامج: عمل صحافي يقوم على التلخيص والشرح وإعادة ترتيب بعض القضايا حسب محاور موضوعاتية تساعد القارئ على فهم ما يتضمنه المشروع الانتخابي.

وبذلك، يعتمد الشات بوت على مستويين من المادة: النص البرنامجي من جهة، والعمل التحريري والتفسيري لـL'ODJ Media من جهة ثانية.

اسأل بدل أن تبحث

قد تكون هذه هي الفكرة الأهم في التجربة كلها. بدل أن يبحث المواطن عن المعلومة، يمكنه أن يسأل عنها.

ما هي الإجراءات المقترحة لفائدة الشباب والتشغيل؟ كيف يريد البرنامج حماية القدرة الشرائية؟ ماذا يقترح لإصلاح التعليم والصحة؟ ما موقع الطبقة الوسطى؟ كيف يتعامل مع محاربة الفساد وتضارب المصالح؟ وما تصور الحزب للسيادة الاقتصادية؟

إنها أسئلة سياسية، لكنها في الواقع أسئلة يومية أيضاً. فالناخب لا يعيش داخل «محاور البرنامج»، بل يعيش مع فاتورة، وكراء أو قرض سكن، ومدرسة، ومستشفى، وفرصة شغل، وضريبة، وأسعار ترتفع، ومستقبل يريد أن يفهم كيف يمكن للسياسة أن تؤثر فيه. وهنا يصبح الذكاء الاصطناعي مجرد واجهة بين السؤال والوثيقة.

ليس ناطقاً باسم حزب الاستقلال

لكن لهذه التجربة حدوداً يجب أن تكون واضحة منذ البداية.

الشات بوت ليس أداة رسمية لحزب الاستقلال، ولا يمثل قيادته أو مرشحيه أو مؤسساته، ولا يتحدث باسمهم.

كما أنه لا يملك صلاحية إنتاج مواقف سياسية جديدة أو تفسير نوايا الحزب خارج المواد التي تم تزويده بها.

ولهذا تتضمن واجهة الشات بوت تنبيهاً صريحاً للمستخدم مفاده أنه أداة رقمية مخصصة لتبسيط وشرح البرنامج الانتخابي وتقديم المعلومات بشأنه، وأن إجاباته لا تُعد مواقف رسمية صادرة عن الحزب.

وهذا الفصل ضروري، خصوصاً عندما يدخل الذكاء الاصطناعي إلى المجال السياسي.

فالآلة تستطيع البحث والتلخيص والمقارنة وإعادة الصياغة، لكنها لا ينبغي أن تتحول إلى مصدر مستقل للعقيدة السياسية أو إلى «ناطق رقمي» يضع في فم حزب ما كلاماً لم يقله.

هل تصبح المعلومة السياسية حوارية؟

بالنسبة إلى L'ODJ Media، تتجاوز التجربة في الواقع انتخابات 23 شتنبر.

فالسؤال المطروح على الصحافة اليوم لم يعد فقط: كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الصحافي على الكتابة بشكل أسرع؟ هناك سؤال آخر ربما يكون أهم: كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد المواطن على فهم المعلومات بشكل أفضل؟

تقارير رسمية، مشاريع قوانين، دراسات اقتصادية، ميزانيات، برامج انتخابية ووثائق إدارية... كلها معلومات متاحة في كثير من الأحيان، لكنها تبقى بعيدة عن جزء واسع من الجمهور بسبب طولها أو لغتها التقنية أو تشتتها.

وهنا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دور الواجهة، شريطة احترام ثلاث قواعد لا تقبل المساومة: إمكانية تتبع المصادر، الفصل بين المعلومة والتفسير، وبقاء المسؤولية التحريرية في يد الإنسان. في النهاية، لا يفترض بهذا الشات بوت أن يقول للمواطن ماذا يختار.

ولا أن يقول له لمن يصوت.

وظيفته أبسط من ذلك، وربما أكثر فائدة: أن يسمح له بأن يضع البرنامج أمام أسئلته، وأن يفهم ما هو مكتوب فيه قبل أن يصدر حكمه.

فالبرنامج يقترح، والشات بوت يشرح، والصحافة تدقق وتضع في السياق... أما الرأي والاختيار، ففي 23 شتنبر، فهما للناخب وحده.

بقلم: هيئة تحرير

انتخابات 2026 : مرشح مزيف يمكنه الآن أن يتحدث بصوتك... والقانون المغربي يلاحقه

لم يعد تلفيق تصريح لمرشح مغربي أمرا يحتاج إلى استوديو تلفزيوني أو تقنيات إنتاج معقدة. فبضع دقائق، وصورة واحدة، وعينة قصيرة من صوته، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، قد تكون كافية لجعله يقول غدا كلاما لم ينطق به قط. اومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقررة في 23 شتنبر، بدأ القانون الانتخابي المغربي بدوره في مواكبة هذا النوع الجديد من التلاعب. غير أن إشكالا أساسيا يظل قائما: هل يستطيع القانون ملاحقة المحتوى المزيف بالسرعة نفسها التي ينتشر بها؟

تخيلوا المشهد.
الساعة الثامنة والنصف مساء. يظهر مقطع فيديو على تيك توك أو واتساب أو فيسبوك. يبدو فيه أحد المرشحين وهو يعلن عن إجراء مثير للجدل، أو يوجه إهانة إلى منافس، أو يدلي بتصريحات لم تصدر عنه أصلا. بحلول التاسعة، يكون الفيديو قد حصد عشرات الآلاف من المشاهدات، وعند العاشرة، يسارع المرشح إلى نفيه، أما عند منتصف الليل، فقد يكون الخبر الكاذب قد أدى الغرض منه بالفعل.

هذا السيناريو لم يعد ينتمي إلى عالم الخيال العلمي. ومع اقتراب انطلاق الحملة الانتخابية الرسمية، أصبح المغرب يتوفر على ترسانة قانونية جديدة تستهدف تحديدا هذا النوع من التلاعب الرقمي.

حتى خمس سنوات من السجن

ينص الفصل 51 ، الذي أُضيف بموجب القانون التنظيمي رقم 53.25، على تجريم استخدام التقنيات الرقمية لنشر تصريحات أو صور أو معلومات كاذبة أو وثائق مزيفة، عندما يكون الهدف منها الإضرار بالمرشحين أو الناخبين أو المساس بمصداقية العملية الانتخابية.

وقد تصل العقوبة إلى السجن من سنتين إلى خمس سنوات، إضافة إلى غرامة تتراوح بين 50 ألفا و100 ألف درهم، غير أن المشرع وضع قيدا مهما: إذ يتعين إثبات وجود نية للإضرار أو التأثير بشكل غير مشروع في نتائج الاقتراع. وهذا يعني أن السخرية أو الخطأ الصحفي أو الكاريكاتير لا يمكن وضعها تلقائيا في الخانة نفسها التي تنتمي إليها عملية تلاعب انتخابي متعمد.

لكن من سيتولى النفي بالسرعة الكافية؟

هنا تحديدا تظهر المشكلة الحقيقية. فالعدالة تعمل وفق إجراءات ومساطر، بينما تعمل شبكات التواصل الاجتماعي بمنطق الثواني. فيديو مزيف يُنشر قبل ثلاثة أيام من الاقتراع قد يصل إلى مئات الآلاف من الأشخاص قبل أن تتمكن المحكمة من اتخاذ أي إجراء بشأنه. وفي هذا السياق، دعت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي إلى الإشارة إلى المحتويات التي ينتجها الذكاء الاصطناعي خلال الفترة الانتخابية. كما ذكّرت الأحزاب السياسية بالقواعد المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية والآراء السياسية.

لكن وضع علامة على المحتويات التي أُنتجت بالذكاء الاصطناعي بشكل مشروع لن يحل، بطبيعة الحال، مشكلة من يستخدم هذه التقنيات بهدف التضليل المتعمد.

مسؤولية جديدة أمام وسائل الإعلام

هنا تبرز أيضا مسؤولية وسائل الإعلام المغربية، التي ستحتاج إلى تطوير أدواتها وأساليبها في التعامل مع هذا النوع من المحتوى، فكلما ظهرت أمام الصحفيين مقاطع فيديو مثيرة أو تصريحات صادمة، يصبح التحقق من المصدر الأصلي أمرا ضروريا، إلى جانب البحث عن النسخة الأصلية للمحتوى، وفحص الصوت والصورة، والأهم من ذلك التواصل مع الشخص المعني قبل إعادة النشر.

خلال هذه الحملة الانتخابية، قد يعني السبق الصحفي أحيانا أن تكون أول من ينشر خبرا زائفا، لقد وضع المغرب حاجزا قانونيا أوليا أمام استخدام تقنية التزييف العميق للتأثير في الانتخابات.

لكن الحاجز القانوني وحده لا يكفي. فالمرحلة المقبلة تتطلب بناء منظومة عملية قادرة على رصد هذه المحتويات بسرعة، وتعزيز التعاون مع المنصات الرقمية، وتطوير آليات للتحقق من الأخبار، وضمان سرعة الاستجابة للمحتويات المضللة.

لأن مشكلة الكذبة التي تنتشر على نطاق واسع في الديمقراطية لا تكمن فقط في كونها كذبة، بل في أنها قد تحقق هدفها قبل أن تجد الحقيقة الوقت الكافي للوصول إلى الجمهور.

حزب الاستقلال: «وطني، مستقبلي» — مشروع مجتمعي في 99 إجراءً

يقدم هذا الكتاب الوردي قراءة صحفية وتحليلية للبرنامج التشريعي لحزب الاستقلال للفترة 2026-2031، من خلال البحث عن الخيط الناظم الذي يربط بين إجراءاته التسعة والتسعين والتزاماته السياسية الخمسة. ولا يكتفي الكتاب بعرض التدابير المقترحة، بل يحاول استجلاء المشروع المجتمعي الذي يقف خلفها، انطلاقاً من ثلاث أفكار مركزية: الحماية، والثقة، والسيادة.

ويبرز الكتاب كيف يجمع البرنامج بين حماية الأسرة ومنظومة القيم، ودعم القدرة الشرائية والطبقة الوسطى، وتعزيز جودة الخدمات العمومية، ومكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح، وتقوية السيادة الاستراتيجية للمغرب. كما يضع الشباب والعدالة المجالية في قلب اختبار نجاح هذه الرؤية.

ويخلص الكتاب إلى أن التحدي الحقيقي لا يكمن في عدد الإجراءات أو طموحها، بل في قابليتها للتنفيذ، ووضوح تمويلها، وفعاليتها المؤسساتية، وقدرتها على تحقيق أثر ملموس في الحياة اليومية للمواطنين بحلول سنة 2031.

تعزيز السيادة الاستراتيجية.. حين يصبح امتلاك المستقبل قراراً وطنياً

في عالم لم تعد فيه قوة الدول تقاس فقط بما تملكه من موارد وثروات، بل بما تمتلكه من قدرة على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا وحماية أمنها الغذائي والصحي والرقمي، يضع حزب الاستقلال تعزيز السيادة الاستراتيجية في صلب برنامجه الانتخابي، باعتباره الالتزام الخامس ضمن مشروع «وطني.. مستقبلي».

إنها رؤية تتجاوز المعنى التقليدي للسيادة، لتجعل منها قدرة فعلية على الاختيار، وعلى امتلاك مفاتيح المستقبل، وعلى بناء اقتصاد وطني أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والتحولات الدولية.

فالمغرب الذي يطمح إليه حزب الاستقلال، وفق هذا التصور، لا يكتفي بأن يكون حاضراً في سلاسل القيمة العالمية، وإنما يسعى إلى الارتقاء داخلها، من موقع المنتج والمبتكر وصاحب المعرفة والتكنولوجيا، بما يعزز استقلالية القرار الوطني ويمنح الاقتصاد المغربي قدرة أكبر على خلق الثروة وفرص الشغل ذات القيمة المضافة.

من استيراد التكنولوجيا إلى إنتاجها

تحتل السيادة التكنولوجية موقعاً مركزياً في هذا الالتزام. فالبرنامج يقترح بناء سلسلة وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي، تمتد من الجامعة إلى التصنيع، عبر تعميم أدوات الذكاء الاصطناعي في مؤسسات التعليم العالي، وتجهيز مختبرات البحث بقدرات حوسبة متقدمة، وإقامة منصات مشتركة بين الجامعات والمقاولات، مع هدف تكوين 10 آلاف كفاءة متخصصة في أفق 2031.

وهنا تبرز فكرة جوهرية: السيادة في اقتصاد المستقبل تبدأ من الإنسان.

فامتلاك البنيات التكنولوجية لا يكفي إذا لم يرافقه امتلاك للكفاءات القادرة على إنتاج المعرفة وتطوير الحلول وتحويل الابتكار إلى منتجات وخدمات. ولذلك يربط البرنامج بين الجامعة والبحث العلمي والمقاولة، وبين التكوين وحاجيات الاقتصاد، في تصور يجعل من المعرفة رافعة مباشرة للتنمية والسيادة.

السيادة الرقمية.. حماية للبيانات والثقة

وفي زمن أصبحت فيه البيانات مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد الطبيعية، يولي البرنامج أهمية خاصة لتعزيز السيادة الرقمية وحماية البيانات والأنظمة الحيوية.

ويطرح في هذا الإطار تعزيز مقتضيات الأمن السيبراني، وحماية البيانات الاستراتيجية والحساسة، وضمان استضافتها ومعالجتها داخل التراب الوطني وفق التشريع المغربي، إلى جانب وضع شروط صارمة في عقود الحوسبة السحابية ترتبط بحماية البيانات واستمرارية الخدمة والأمن السيبراني.

كما يقترح بناء منظومة وطنية متكاملة للأمن السيبراني، وتعزيز قدرات الهيئة الوطنية المختصة، وإخضاع البنيات التحتية الحيوية، من الطاقة والماء والصحة والمالية والاتصالات، لعمليات افتحاص سيبراني دورية، مع تكوين 5 آلاف خبير في الأمن السيبراني في أفق 2031.

إنها، في جوهرها، معركة جديدة من أجل السيادة: معركة حماية المعلومة، وتأمين البنيات الحيوية، وصون الثقة في الاقتصاد والدولة والمؤسسات.

من الثروة الطبيعية إلى القيمة المضافة

ولا تقف السيادة الاستراتيجية عند حدود التكنولوجيا، بل تمتد إلى تحويل الثروات الوطنية إلى قيمة اقتصادية وصناعية أكبر.

وفي هذا السياق، يقترح البرنامج الارتقاء بسلاسل القيمة المرتبطة بالثروات المعدنية الوطنية، وعلى رأسها الفوسفاط، والانتقال من تصدير المواد الأولية إلى تطوير منتجات ذات قيمة مضافة عالية، بما في ذلك الأسمدة المتخصصة ومكونات البطاريات والهيدروجين الأخضر. كما يقترح توطين صناعة البطاريات ومكونات السيارات الكهربائية وشبكة الشحن الكهربائي.

وهذه الرؤية تعكس تحولاً مهماً في مفهوم الثروة: لثروة ليست فقط ما نملكه، وإنما ما نستطيع أن نصنعه مما نملك. فكلما ارتفعت نسبة التصنيع المحلي، ونمت قدرات البحث والتطوير، وانتقلت التكنولوجيا إلى الكفاءات الوطنية، أصبح الاقتصاد أكثر قدرة على خلق القيمة داخل المغرب، وأكثر قدرة على المنافسة خارج حدوده.صناعة دفاعية.. من متطلبات الأمن إلى رافعة اقتصادية

ويمنح البرنامج للصناعة الدفاعية بعداً استراتيجياً، من خلال اقتراح بناء منظومة صناعية دفاعية وطنية تجمع البحث والتطوير والتصنيع والصيانة، مع استهداف بلوغ نسبة إدماج محلي لا تقل عن 40 في المائة من قيمة صفقات التسلح والتجهيز في أفق 2031.

كما يقترح إحداث قطب وطني للصيانة والإصلاح والتجديد للتجهيزات الجوية والبرية والبحرية، بما يطمح إلى تحويل المغرب إلى مرجع إقليمي يخدم الأسواق الإفريقية والمنطقة، إلى جانب إنشاء صندوق وطني للابتكار الدفاعي ومسار جامعي متخصص في الصناعات الدفاعية.

وبذلك لا تُطرح الصناعة الدفاعية باعتبارها قضية أمنية فقط، وإنما أيضاً باعتبارها مجالاً لتطوير التكنولوجيا والكفاءات والصناعة الوطنية، ورافعة جديدة للابتكار والتصدير.

السيادة الغذائية.. أن ننتج ما هو استراتيجي

وفي مواجهة عالم تتزايد فيه هشاشة سلاسل الإمداد، يضع البرنامج الأمن الحيوي والغذائي ضمن مكونات السيادة الاستراتيجية.

وتقوم الرؤية على تحديد المنتجات الغذائية الاستراتيجية، ووضع أهداف للاكتفاء الوطني والإنتاج المحلي، وتوجيه البحث الزراعي والاستثمارات والدعم العمومي نحو تحقيق هذه الأهداف. واللافت أن البرنامج يقدم تصوراً متوازناً للسيادة الغذائية؛ فهي، كما يوضح، لا تعني إنتاج كل شيء، وإنما ضمان القدرة الوطنية على إنتاج ما هو استراتيجي. كما يقترح إطلاق برنامج وطني لإنتاج البذور المهجنة للخضروات، وإحداث بنك وطني للموارد الوراثية النباتية، بما يعزز قدرة الفلاحة المغربية على مواجهة التحولات المناخية وتأمين احتياجاتها الأساسية.

من الأمن الصحي إلى السيادة الدوائية

ويمتد هذا المنطق إلى المجال الصحي، من خلال اقتراح إطلاق قطب صناعي وطني للمواد الفعالة الدوائية واللقاحات، بشراكة بين القطاعين العام والخاص، وباعتماد عقود شراء عمومي طويلة الأمد تضمن التزامات واضحة بشأن الأسعار والاستثمار والجودة.

فالأزمات العالمية الأخيرة أظهرت أن امتلاك القدرة على إنتاج الأدوية واللقاحات والمواد الأساسية لم يعد ترفاً صناعياً، وإنما أصبح جزءاً من الأمن الوطني وقدرة الدولة على حماية مواطنيها في لحظات الأزمات.

مغاربة العالم.. قوة سيادية واقتصادية

ولا يغفل الالتزام الخامس عن البعد الخارجي للمغرب، إذ يقترح البرنامج ميثاق مغاربة العالم يجعل من الجالية رافعة سيادية، من خلال تسهيل التحويلات، وتطوير منتجات مالية أكثر تنافسية وشفافية، وإنشاء شباك موحد للاستثمار، وتوجيه جزء من ادخار مغاربة العالم نحو الاستثمار المنتج في الجهات. كما يطرح تطوير الممر الأطلسي والأسطول التجاري الوطني، مع إنشاء شركة وطنية للملاحة التجارية قادرة على تأمين جزء من نقل الواردات الاستراتيجية، وتحويل المبادرة الأطلسية إلى ممر اقتصادي متكامل يرسخ موقع المغرب كبوابة لإفريقيا ومنصة للتبادل والتكامل.

السيادة ليست انغلاقاً.. بل قدرة على الانفتاح

في عمق هذا الالتزام، لا تبدو السيادة الاستراتيجية نقيضاً للانفتاح على العالم، بل شرطاً لانفتاح أكثر توازناً وثقة.

فالدولة التي تنتج جزءاً أكبر من غذائها ودوائها وتكنولوجيتها، وتحمي بياناتها، وتطور كفاءاتها، وتثمن مواردها، وتبني صناعاتها، تدخل إلى الشراكات الدولية من موقع أقوى.

وهنا تلتقي السيادة مع فلسفة شعار «وطني.. مستقبلي»: وطن نعتز به، ونثق في قدرته، ولا نكتفي بحماية مكتسباته، بل نعمل على امتلاك أدوات مستقبله.

إن الالتزام الخامس، بهذا المعنى، ليس مجرد حزمة من التدابير الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية. إنه تصور لمغرب يريد أن يكون فاعلاً في صناعة التحولات لا مجرد متلقٍ لها؛ وأن يحول موارده إلى قيمة، وكفاءاته إلى ابتكار، وانفتاحه إلى قوة، وشراكاته إلى فرص جديدة.

إن تعزيز السيادة الاستراتيجية هو، في نهاية المطاف، سؤال بسيط في صياغته، عميق في دلالته:

هل نريد أن نعيش مستقبل العالم كما يُصنع خارجنا، أم نريد أن نكون شركاء في صناعته؟

ويجيب البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال بوضوح: المغرب الذي يستحق المستقبل هو المغرب الذي يمتلك قراره، ويحمي مقدراته، ويستثمر في إنسانه، ويصنع جزءاً أكبر من مستقبله بقدراته الوطنية.

المسلسل الانتخابي يدخل مرحلته الحاسمة بانطلاق الحملة الانتخابية الخميس

هل أنت مستعد لأهم لحظة حاسمة في المسار الديمقراطي المغربي؟

مع انطلاق الحملة الانتخابية للاستحقاقات التشريعية، يمر المشهد السياسي بالمملكة بمرحلة فارقة تضع جميع الفرقاء أمام اختبار الحقيقة والاتصال المباشر مع المواطنين. وفي قلب هذه الرهانات الوطنية الكبرى، يدخل حزب الاستقلال غمار هذه المحطة برؤية استراتيجية شجاعة وبرنامج انتخابي متكامل صاغته خيرة الكفاءات الوطنية لإجابة تطلعات الشارع المغربي ورفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

كيف يستعد حزب الاستقلال لهذه الملحمة الانتخابية؟ وما الذي يميز مرشحي البرنامج الوطني الأصيل عن الطارئين على العمل السياسي؟

حزب الاستقلال في صلب الرهانات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الخميس 10 شتنبر 2026، ستنطلق الحملة الانتخابية للاستحقاقات التشريعية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النواب، المقرر إجراؤها يوم الأربعاء 23 شتنبر الجاري، وهي الحلقة الأبرز التي تكتسي أهمية كبرى جدًا في المسلسل الانتخابي بوجه خاص، وفي المسلسل الديمقراطي ببلادنا بوجه عام؛ حيث تأتي مباشرة بعد انتهاء أجل وضع الترشيحات لهذه الاستحقاقات، عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض، يومه الثلاثاء 8 شتنبر 2026، وانتهاء أجل وضع الترشيحات بكيفية مباشرة لدى السلطات المختصة، يومه الأربعاء 9 شتنبر 2026، في تمام الساعة الثانية عشرة زوالًا.

ومن نافلة القول التأكيد أن الحملة الانتخابية، في النظام الانتخابي المغربي، تعد حلقة رئيسية تكتسي أهمية قصوى؛ لما تعنيه من اتصال مباشر بين المرشح والناخب، وتعد بحق اختبارًا حقيقيًا للمرشح ومدى قدرته على التواصل وعلى إيصال رسائله للناخبين.

وتتميز الحملة الانتخابية، ضمن المسار الديمقراطي، باعتبارها جسرًا لا مندوحة عنه في الممارسة السياسية لمد جسور التواصل بين المرشح، من جهة، وبين ناخبيه، من جهة أخرى؛ حيث تمنح الحق كاملًا للمرشح في عرض برنامجه وتصوراته والدفاع عن منهجه السياسي، في الوقت نفسه الذي تمنح الحق كاملًا للناخب في الاطلاع على مختلف البرامج المتنافسة، واستعراض مختلف المشاريع المقدمة والتصورات المطروحة، للاختيار فيما بينها وانتخاب الأجدر، على قاعدة التنافس السياسي الشريف، الذي يتوخى تقوية المؤسسات المنتخبة لتلعب دورها الكامل في البناء المؤسساتي للدولة المغربية بشكل عام.

كما تكتسب الحملة الانتخابية أهميتها البالغة داخل الممارسة السياسية السليمة، في منح المشرع هذا الاستثناء لرجل السياسة، وتخويله حق الاتصال المباشر مع الناخب/المواطن في كل مكان؛ في الشارع، وفي البيت أو المقهى، وفي مجمل الفضاءات العامة، فاسحًا المجال واسعًا أمام التنافس السياسي النبيل، على قاعدة التجاذب والتدافع بين البرامج الانتخابية، وهو ما يسهم بالقسط الأوفر في التعريف بالمرشحين، والكشف عن هوياتهم ومساراتهم وانتماءاتهم؛ فيتضح الفرق حينها بين مرشحين ينتمون إلى مراجع سياسية وازنة، حاملة لرؤى وأفكار رصينة، ومطوقة بمشاريع والتزامات حقيقية، وبين مرشحي «الغفلة» الطارئين على المشهد الحزبي والسياسي، الذين اختاروا «الأوطو سطوب» وسلك طرق متعرجة، بدل سلك الطريق السيار للسياسة الجلي المنطلق والواضح الهدف.

ومن نافلة القول أيضًا التذكير أن حزب الاستقلال، كحزب وطني كبير، يخوض غمار هذا الاقتراع باستعداد جيد على المستويات كافة، بعدما أعطى لجميع المراحل السالفة ما تستحق من عناية وشديد الاهتمام، وعيًا منه بأهمية هذه المحطة الاستراتيجية؛ بدءًا بمسطرة الترشيحات والحسم في التزكيات على قاعدة الوضوح والشفافية والاستحقاق، ومرورًا باللقاءات التواصلية التمهيدية في كل ربوع بلدنا الحبيب، وانتهاءً بعرض برنامجه الانتخابي القوي والهام، والذي سهرت على إعداده ثلة مباركة من خيرة الأطر والخبرات والكفاءات الاستقلالية مدة طويلة من الزمن.

وهو البرنامج الذي جاء متكاملًا وشاملًا، يمس كل مفاصل وأعضاء المجتمع على كافة المستويات، مجيبًا عن الانتظارات، ورافعًا سقف التحديات، كي يجد فيه المواطن/الناخب ضالته، ويجيب عن انتظاراته وتطلعاته، ويلبي حاجياته ومطالبه، بعيدًا عن العقلية الشعبوية وعن لغة المزايدات.

ومعلوم أن الحملة الانتخابية ستبدأ رسميًا في تمام الساعة الأولى من يوم الخميس 10 شتنبر 2026، على أن تنتهي في الساعة الثانية عشرة (12) ليلًا من يوم الثلاثاء 22 شتنبر 2026.

دعم وتقوية أدوار المرفق العمومي في إطار دولة الرعاية: حجر الزاوية لبناء المغرب الاجتماعي

يمثل الالتزام الرابع في البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى ترسيخ ركائز دولة الرعاية وتعزيز خدمات القطاع العام باعتبارها الخيار الحيوي والأساسي للارتقاء الاجتماعي. وينطلق الحزب من قناعة راسخة مفادها أن استمرار مسؤولية الدولة في توفير الخدمات العمومية وتجويدها أمر لا يمكن التخلي عنه أو تفويته، مع الحرص على إبرام تعاقدات واضحة وتكاملية مع القطاع الخاص.

يرتكز هذا المحور على ثلاثة مجالات رئيسية تشكل الشرايين الحيوية للمجتمع: التعليم، الصحة، وإدماج الشباب.

أولاً: النهوض بالمدرسة العمومية وبالمنظومة التربوية

يعتبر حزب الاستقلال المدرسة العمومية هي الرافعة الأساسية للتنمية والحاضنة الحقيقية للتربية على المواطنة والارتقاء الاجتماعي. ومن أهم الإجراءات المقترحة في هذا الصدد:

1. العدالة المجالية وتأهيل القرى: تخصيص برنامج استثنائي لتأهيل 100% من المؤسسات التعليمية بالعالم القروي والمناطق الجبلية، وتزويدها بالإنترنت والسكن الوظيفي والنقل المدرسي، وإقرار «منحة التعليم القروي» للأساتذة.

2. الارتقاء بأساتذة الغد: إقرار تكوين مهني مستمر وإلزامي للمدرسين مرتبط بالمسار المهني والترقي، لمواكبة طرق التدريس الحديثة والتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

3. معالجة الهدر المدرسي والتأطير المبكر: إرساء نظام رقمي للإنذار المبكر لمنع الانقطاع عن الدراسة، وتوسيع شبكة «مدارس الفرصة الثانية».

4. الاستثمار في الطفولة المبكرة: التعميم التدريجي الشامل والفعلي والرجالي للتعليم الأولي للأطفال من 4 إلى 6 سنوات.

5. الابتكار والرقمنة: إنشاء منصة الوطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي توفر مساعداً تعليمياً إلكترونياً لكل تلميذ، وتطوير مهارات القرن الحادي والعشرين.

6. تأطير رسوم التعليم الخصوصي: وضع إطار تنظيمي يضمن الشفافية ويمنع الزيادات المفرطة والرسوم الخفية لحماية القدرة الشرائية للأسر.

ثانياً: النهوض بالمستشفى العمومي والعرض الصحي

يقدم الحزب عرضاً تعاقدياً لإصلاح المرفق الصحي العمومي وجعله أكثر إنصافاً ونجاعة من خلال تدابير ملموسة:

1. إحداث وكالة الوطنية للمستعجلات: كأولوية مؤسساتية تهدف لإصلاح خدمات الطوارئ، واعتماد الرقم الوطني الموحد، وتكوين 2000 طبيب مستعجلات بحلول عام 2031.

2. إصلاح حكامة المستشفيات: تعزيز استقلالية التدبير، واعتماد التمويل الاستشفائي القائم على الأداء والجودة.

3. هيكلة المسار العلاجي: تسريع إرساء نظام «الطبيب المرجعي» كبوابة أولى للولوج للمنظومة الصحية، ونشر خريطة صحية جهوية موحدة وملزمة.

4. تطوير مراكز الرعاية الأولية: تحويل المؤسسات الصحية الأساسية إلى مراكز صحية جماعية من الجيل الجديد تعتمد التقنيات الحديثة والطب عن بعد.

ثالثاً: تمكين الشباب وإدماجهم في سوق الشغل

انطلاقاً من مبدأ أن الكرامة الاقتصادية للشباب تتأتى من امتلاك المهارات والولوج إلى الفرص، يقترح البرنامج جملة من البرامج والمبادرات المبتكرة:

برنامج «تجربتي»: آلية تضمن لكل حامل شهادة تجربة مهنية أولى مؤطرة (بين 6 و18 شهراً) داخل المقاولات أو الإدارات مع تعويض مالي وتغطية اجتماعية.

برنامج «آفاق»: التزام وطني بعدم ترك أي شاب خارج الدراسة أو التكوين أو الشغل لأكثر من 6 أشهر.

تحديث التكوين المهني: اعتماد مسارات قصيرة ومرنة (6-12 شهراً) تلبي حاجيات المهن المستقبلية والفلاحة الذكية والرقمنة.

برنامج «بداية»: دعم مصاريف التنقل والسكن للشباب الذين ينتقلون من مناطقهم للبحث عن عمل أو تكوين.

مبادرة «100 ألف موهبة رقمية»: تأهيل الشباب للعمل الحر وعن بُعد في المجالات التكنولوجية الدولية (البرمجة، الذكاء الاصطناعي، التصميم).

برنامج «رواد التنمية» وجواز جودة الحياة: تشجيع التطوع والخدمة المدنية بالمناطق القروية وتحفيز الشباب على المشاركة الثقافية والرياضية.

إن الالتزام الرابع من برنامج حزب الاستقلال يشكل رؤية طموحة وعملية لإعادة الدفء والكرامة إلى الخدمات العمومية في المغرب، فهو لا يقتصر على تقديم الحلول القطاعية بل يسعى لترسيخ "دولة الرعاية" التي تضمن حماية أسرها، وترتقي بأجيالها، وتفتح آفاق الشغل والعيش الكريم لشبابها.

الرياضة في صلب المشروع التنموي: دعوة إلى عدالة رياضية تجعل من كل موهبة فرصة ومن كل مجال ترابي فضاءً للإقلاع

احتضنت مدينة العرائش اللقاء الجهوي الأول لرابطة الرياضيين الاستقلاليين، المنظم تحت شعار «إقلاع متواصل لضمان رياضة جهوية شاملة»، في لقاء اتخذ من واقع الرياضة الوطنية وآفاق تطويرها محوراً لنقاش سياسي ومجتمعي، تجاوز المقاربة التقليدية التي تختزل القطاع في المنشآت والتجهيزات والبطولات، نحو رؤية تعتبر الرياضة جزءاً من المشروع التنموي للمملكة.

لقاء جهوي لرابطة الرياضيين الاستقلاليين بالعرائش يفتح النقاش حول مستقبل الرياضة الوطنية، ويطالب بسياسة رياضية متكاملة تجعل الرياضة حقاً لكل مواطن ورافعة للتنمية وخلق فرص الشغل

وترأس اللقاء، الأمين العام لحزب الاستقلال، الدكتور نزار بركة، والذي عرف مشاركة محمد الوردي، رئيس الرابطة، و الدكتور عبد الواحد الفاسي، رئيس لجنة الأخلاقيات والسلوك، إلى جانب عبد الله البقالي، عضو اللجنة التنفيذية، و الدكتور خالد لحلو، رئيس رابطة الأطباء الاستقلاليين، فضلاً عن أعضاء المكتب التنفيذي للرابطة وعدد من ممثلي تنظيمات الحزب والفعاليات الاستقلالية والرياضية.

الرياضة.. أكثر من ملاعب وبطولات

وفي كلمته بالمناسبة، أكد الأمين العام، أن الرياضة لم تعد قضية هامشية أو قطاعاً ثانوياً ضمن جدول الأعمال الوطني، بالنظر إلى الأدوار المتعددة التي أصبحت تضطلع بها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، معتبرا أن المغرب في حاجة اليوم إلى سياسة رياضية واضحة المعالم وشاملة الأبعاد، تنتقل بالقطاع من منطق تدبير المنشآت وتنظيم المنافسات إلى الاستثمار في الاقتصاد الرياضي باعتباره قطاعاً منتجاً للقيمة ومولداً لفرص الشغل.

فالرياضة، وفق هذه الرؤية، ليست مجرد ملاعب وتجهيزات أو بطولات ولحظات للفرح الجماعي، وإنما هي مشروع مجتمعي وحق من حقوق الإنسان ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونها إحدى آليات الارتقاء الاجتماعي وبناء الثقة بالنفس وترسيخ قيم الانضباط والاحترام والتضامن.

كما أن الرياضة تؤدي وظيفة مهمة في تعزيز الانتماء الوطني والترابي، وتوفر، خصوصاً بالنسبة إلى الشباب، مجالاً لإعادة التوازن بين الواقع المعيش والعالم الافتراضي، في وقت أصبحت فيه الحياة الرقمية تستحوذ على جانب متزايد من يوميات الأجيال الجديدة

من ثقافة الخوف من الفشل إلى ثقافة المحاولة

وتوقفت المداخلة عند جانب لا يحظى دائماً بما يستحقه من اهتمام، يتعلق بالعلاقة بين الرياضة وثقافة النجاح والفشل. فالمجتمع، في كثير من الأحيان، ينظر إلى الفشل باعتباره نهاية، بينما تكمن قيمة التجربة في القدرة على المحاولة والتعلم من الإخفاق والعودة من جديد.

وفي هذا السياق، تشكل الرياضة مدرسة حقيقية لبناء الشخصية، لأنها تعلم الشباب أن النجاح ليس نتيجة فورية، وإنما ثمرة للعمل والمثابرة والانضباط والقدرة على النقد الذاتي وتجاوز العثرات.

الرياضة.. رصيد من الرأسمال اللامادي للمملكة

وأصبحت الرياضة الوطنية، في السنوات الأخيرة، جزءاً من الرأسمال اللامادي للمملكة، بالنظر إلى دورها في تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وتقديم صورة إيجابية عن قدراته البشرية والتنظيمية.

وقد شكل الإنجاز التاريخي للمنتخب الوطني لكرة القدم خلال كأس العالم 2022 محطة فارقة في هذا المسار، لما خلفه من أثر كبير في تعزيز حضور المغرب في الوعي الرياضي الدولي.

كما أن احتضان المملكة لكأس العالم 2030، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، يمثل ثمرة للثقة الدولية التي تحظى بها بلادنا باعتبارها منصة قادرة على احتضان أكبر التظاهرات الرياضية العالمية، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

غير أن هذه الدينامية، وفق التصور المطروح، ينبغي ألا تختزل في كرة القدم وحدها، بل يتعين تحويلها إلى فرصة لإعادة بناء المنظومة الرياضية الوطنية على أسس أكثر شمولاً وعدالة ونجاعة.

تفاوتات مجالية تستدعي سياسة رياضية أكثر عدالة

وفي معرض تشخيص واقع الرياضة الوطنية، تم التوقف عند التفاوتات المسجلة في الدعم الموجه إلى الجامعات الرياضية، رغم ما تزخر به المملكة من كفاءات وأطر ومهارات قادرة على تحقيق نتائج كبيرة.

كما تم تسليط الضوء على الفوارق القائمة بين المدن الكبرى والمناطق القروية والمدن الصغرى، سواء على مستوى البنيات الرياضية أو التجهيزات أو فرص الاستفادة من الممارسة الرياضية.

ومن هذا المنطلق، يطرح حزب الاستقلال ضرورة الانتقال من سياسة رياضية تركز أساساً على المنشآت إلى منظومة متكاملة تجعل المواطن في صلب السياسات الرياضية، وتضمن حق مختلف الفئات والمجالات الترابية في ممارسة الرياضة.

فصل الرياضة عن التعليم.. وإعادة ترتيب الأولويات

ومن بين القضايا التي حضرت بقوة في النقاش، مسألة تدبير القطاع الرياضي، حيث تم التأكيد على أن الجمع بين قطاعي التعليم والرياضة داخل وزارة واحدة يطرح إشكالات حقيقية، بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه كل قطاع على حدة. ويأتي هذا الطرح في سياق وطني يعرف فيه التعليم بدوره تحديات كبرى، تعكسها مؤشرات ونتائج دولية، من بينها نتائج المغرب في برنامج التقييم الدولي للتلاميذ «بيزا». والرهان، في هذا السياق، يتمثل في منح الرياضة مكانتها الخاصة داخل السياسات العمومية، باعتبارها قطاعاً قائماً بذاته، يحتاج إلى رؤية وحكامة وتمويل وكفاءات وبرامج واضحة.

العالم القروي.. خزّان للمواهب الرياضية

وشكل العالم القروي أحد المحاور الأساسية في التصور المقترح لإصلاح المنظومة الرياضية. فقد تمت الإشارة إلى أن حكومة عباس الفاسي كانت سباقة إلى إطلاق سياسة ملاعب القرب، التي شكلت آنذاك خطوة مهمة في تقريب الممارسة الرياضية من المواطنين.

لكن المرحلة المقبلة، وفق التصور ذاته، تقتضي الذهاب أبعد من ملاعب القرب، عبر إحداث فضاءات ومراكز رياضية متعددة التخصصات في المناطق القروية، بما يسمح باكتشاف المواهب في سن مبكرة ومواكبتها والاستثمار في قدراتها.

وفي السياق نفسه، تم اقتراح تطوير الرياضات الجبلية، ومن بينها رياضة الدراجات، عبر إحداث مسارات رياضية وسياحية يمكن أن تربط بين طنجة وتطوان وشفشاون ووزان والعرائش، في مشروع يمتد، على سبيل المثال، إلى نحو ألف كيلومتر، بما يجمع بين الرياضة والسياحة والتنمية الترابية.

كما تم التأكيد على أهمية القوافل الرياضية المتنقلة لإيصال الرياضة إلى الدواوير والمناطق المعزولة، واكتشاف الطاقات الشابة التي لا تتوفر دائماً على الوسائل أو البنيات التي تمكنها من إبراز مواهبها.

المدرسة.. المشتل الأول للمواهب

أما التحول الثاني المقترح، فيتمثل في وضع الرياضة في قلب المدرسة، من خلال تطوير التربية البدنية، وتعزيز المنافسات الرياضية المدرسية، وتوسيع الشراكات مع الأندية.

فالمدرسة، وفق هذه الرؤية، لا ينبغي أن تكون فضاءً للتعلم الأكاديمي فقط، وإنما مشتلاً لاكتشاف الكفاءات والمواهب الرياضية الوطنية منذ سن مبكرة.

وتبرز هنا الحاجة إلى خارطة طريق واضحة لاكتشاف الرياضيين ومواكبتهم، بما يضمن عدم اضطرار الشباب إلى الاختيار بين مواصلة الدراسة وتحقيق طموحاتهم الرياضية، بل تمكينهم من الجمع بين المسارين في إطار منظومة متكاملة.

الحكامة والتمويل.. الدعم مقابل النتائج

ولا يكتمل إصلاح الرياضة من دون إعادة النظر في الحكامة داخل المؤسسات والجامعات الرياضية، فضلاً عن مراجعة آليات التمويل.

وفي هذا الإطار، يدعو حزب الاستقلال إلى ربط الدعم العمومي بالنتائج والأهداف القابلة للقياس، حتى يصبح التمويل العمومي أداة لتحفيز الأداء وتحقيق النجاعة، وليس مجرد اعتمادات مالية لا تقترن دائماً بمؤشرات واضحة للمردودية.

ويوازي ذلك ضرورة الانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد في المجال الرياضي، يقوم على الاستثمار في الرياضة باعتبارها قطاعاً منتجاً للقيمة وفرص الشغل، وليس مجرد مجال للإنفاق العمومي.

ما بعد الملاعب.. اقتصاد رياضي وفرص جديدة

وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة في أفق كأس العالم 2030، الذي يمثل بالنسبة إلى المغرب فرصة تاريخية لتسريع وتيرة تطوير البنيات والتجهيزات الرياضية.

غير أن الاستفادة من هذه الدينامية لا ينبغي أن تقتصر على المدن الست التي ستحتضن مباريات كأس العالم، بل ينبغي أن تمتد آثارها إلى مختلف المجالات الترابية، انسجاماً مع التوجهات الملكية الرامية إلى تحقيق تنمية متوازنة.

كما أن الاستثمارات المرتبطة بهذه المحطة العالمية ينبغي ألا تنحصر في ملاعب كرة القدم، بل يتعين توجيه جزء منها نحو إحداث وتطوير فضاءات رياضية متعددة الوظائف، من قبيل القاعات المغطاة والمراكز الرياضية المتخصصة، بما يفتح المجال أمام الشباب لممارسة مختلف الرياضات.

شباب 2030.. من المتفرج إلى الفاعل

ويطرح تنظيم كأس العالم 2030 أيضاً تحدياً يتعلق بإعداد الشباب المغربي لهذه المحطة الكبرى، ليس فقط باعتبارهم جمهوراً ومشجعين، وإنما باعتبارهم فاعلين ومستفيدين من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والمهنية التي ستوفرها التظاهرة.

ومن هنا تبرز أهمية تمكين الشباب من اللغات، وتطوير مهاراتهم، وفتح آفاق جديدة أمامهم في مختلف المهن المرتبطة بالرياضة والسياحة والتنظيم والخدمات، إلى جانب الاستثمار في المواهب الرياضية نفسها.

رد الاعتبار للرياضيين بعد الاعتزال

وفي ختام اللقاء، تم التأكيد على ضرورة تثمين الكفاءات الرياضية الوطنية والرياضيين المغاربة، خصوصاً أولئك الذين يجدون أنفسهم، بعد نهاية مساراتهم الرياضية، أمام واقع اجتماعي ومهني لا يعكس حجم ما قدموه من عطاء.

فالاستثمار في الرياضة، لا يكتمل فقط بصناعة الأبطال، وإنما يقتضي أيضاً توفير منظومة لمواكبتهم بعد الاعتزال، وتحويل خبراتهم وتجاربهم إلى رأسمال بشري تستفيد منه الأجيال المقبلة.

وقد تميز اللقاء بتكريم نخبة من الرياضيين المغاربة الذين بصموا على مسارات متميزة ورفعوا العلم الوطني في مختلف المحافل، في التفاتة تحمل أكثر من دلالة، مفادها أن الاعتراف بالإنجاز الرياضي ينبغي أن يكون جزءاً أصيلاً من الثقافة الرياضية الوطنية.

رياضة للجميع.. وعدالة في الفرص

في المحصلة، حمل اللقاء الجهوي الأول لرابطة الرياضيين الاستقلاليين بالعرائش رسالة واضحة: الرهان لم يعد فقط على بناء الملاعب، وإنما على بناء منظومة رياضية عادلة وشاملة ومستدامة.

منظومة تجعل الرياضة حقاً لكل مواطن، وفرصة لكل موهبة، ومجالاً للارتقاء الاجتماعي، وقطاعاً اقتصادياً منتجاً، ورافعة للتنمية المجالية، وأداة لتعزيز الانتماء الوطني والترابي.

وبين استحقاق كأس العالم 2030، والحاجة إلى تقليص الفوارق المجالية، واكتشاف المواهب، وإصلاح الحكامة والتمويل، يبدو أن المغرب يقف أمام فرصة لإعادة صياغة علاقته بالرياضة، والانتقال بها من ثقافة الإنفاق على الرياضة إلى ثقافة الاستثمار في الرياضة، ومن منطق البطولة العابرة إلى مشروع رياضي وطني مستدام.

في لقاء تواصلي حاشد بالقنيطرة: عزيز هيلالي يعلن الخطوط العريضة لبرنامج حزب الاستقلال 2026-2031 تحت شعار «وطني.. مستقبلي»

احتضنت مدينة القنيطرة لقاءً تواصلياً نظمه حزب الاستقلال برئاسة عزيز هيلالي، عضو اللجنة التنفيذية للحزب، بحضور قيادات واستقلاليي الإقليم وممثلي التنظيمات الموازية والروابط المهنية، وذلك لتقديم مرشحي الاستحقاقات التشريعية لـ 23 شتنبر 2026 والإعلان عن مضامين البرنامج الانتخابي للحزب.

من استكمال شروط الاستقلال إلى بناء دولة قوية: الهيلالي يعلن مواجهة صريحة للفساد والريع وتضارب المصالح

أكد عزيز هيلالي في كلمته أن اللقاء يشكل محطة جديدة من محطات الوفاء لإقليم القنيطرة وللثوابت الوطنية، مبرزاً أن التاريخ العريق للحزب يفرض الاستمرار في الدفاع عن الحرية والعدالة الاجتماعية والتنمية، ومشدداً على أن «القنيطرة ستظل قلعة استقلالية يحميها التلاحم وقوة التنظيم وثقة المواطنين».

رؤية 2026-2031: خمسة اختيارات كبرى وميثاق للشباب

واستعرض هيلالي المحاور الأساسية للبرنامج الانتخابي للحزب للفترة 2026-2031، والملخص تحت شعار «وطني.. مستقبلي»، والذي صيغ بناءً على مسار واسع من الإنصات والتشاور مع مختلف الفعاليات والكفاءات:

حماية الأسرة والمنظومة القيمية: تقديم سياسات لدعم الشباب المقبلين على الزواج، حماية الأطفال والناشئة، تعزيز رعاية كبار السن، وتقوية مكانة اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية.

إعلان حرب على الفساد والريع: بناء الثقة عبر ربط المسؤولية بالمحاسبة، تفكيك الاحتكار، تفعيل الحكامة الرقمية، وإخراج قانون تضارب المصالح مع حماية المبلغين عن الفساد.

دعم القدرة الشرائية للطبقة الوسطى: تعتمد الرؤية على آليات ملموسة تشمل التخفيض التدريجي للضرائب عن الأجور، تيسير الحصول على السكن الأول، ومواكبة الأسر للخروج من الفقر.

إعادة الجاذبية للمرفق العمومي: تعميم التعليم الأول المجاني للأطفال (4-6 سنوات)، إحداث وكالة وطنية للمستعجلات، إطلاق برنامج «آفاق» لمواكبة وتكوين 100 ألف شاب وشابة في المهن الرقمية.

تعزيز السيادة الاستراتيجية: ترسيخ الأمني المائي، الغذائي، الدوائي والطاقي، وتنويع الشراكات الدولية لرفع القدرة على مواجهة الأزمات.

ميثاق الشباب: الالتزام بالانتقال من "الحديث عن الشباب" إلى الإشراك والتمكين الفعلي في صناعة القرار التنموي.

تقديم مرشحي الحزب بالإقليم

وي ختام كلمته، قدم عضو اللجنة التنفيذية مرشحي الحزب بالإقليم، مشيداً بالحصيلة والمؤهلات التي يقدمونها:

اللائحة المحلية: بقيادة محمد العزري وكيل اللائحة (برلماني وعضو المجلس الوطني للحزب، ورجل أعمال ذو خبرة في التدبير المحلي وغرفة التجارة والخدمات)، يليه عبد السلام الساكر وصيفاً للائحة، إلى جانب عبد الكريم الغوات ونور الدين برج.

اللائحة الجهوية (جهة الرباط سلا القنيطرة): بقيادة رحيمة الوزاني وكيلة اللائحة (عضوة المجلس الوطني للحزب والمكتب التنفيذي للمرأة الاستقلالية ونائبة عمدة الرباط)، تليها كريمة كمال وصيفة اللائحة (نائبة رئيس مقاطعة العيايدة بسلا)، إضافة إلى مريم مغيتي ونوال الحموتي و ليلى الرايسي.

ودعا هيلالي في ختام اللقاء كافة الأطر والمناضلين إلى توحيد الجهود والتعبئة الشاملة لرص الصفوف والدفاع عن مصالح الساكنة وإنجاح هذه المحطة الانتخابية.

العزري يبرز الفرق بين الدور التشريعي والمستشار الجماعي ويقدم حصيلة ترافعه عن الإقليم

وفي كلمة ألقاها البرلماني محمد العزري، وكيل لائحة حزب الاستقلال بالقنيطرة، استهل مداخلته بتوضيح الفهم الدستوري للعمل البرلماني

لتصحيح التداخل الشائع بين مهام النائب والدور المحلي للمستشار الجماعي. وأشار إلى أن الفصل 70 من الدستور يحدد اختصاصات البرلماني في التشريع، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، موضحاً أن دور النائب ينحصر في الترافع لدى الحكومة والوزراء لضمان حصة عادلة للإقليم من الاستثمارات والميزانيات التنموية، وليس التدخل في التدبير اليومي للجماعة.

كما شدد العزري على أن نجاعة الأداء البرلماني تُقاس بنوعية الترافع وأثره الملموس على الساكنة وليس بمجرد الكثرة العددية للأسئلة، لكون توزيع أدوار التداخل يخضع لآليات تنظيمية دقيقة داخل الفريق الذي يضم أكثر من 80 نائباً. واستعرض وكيل اللائحة حصيلة ترافعه التي شملت 20 مداخلة برلمانية تناولت قضايا استراتيجية كبرى كالأمن الغذائي والطاقي، إلى جانب ملفات تنموية ملحة بالإقليم توزعت على عدة قطاعات حيويّة:

قطاع الصحة: الترافع لاستكمال بناء المركز الصحي بدوار أولاد برجال المتوقف عند نسبة 85%، المطالبة بتعزيز المستشفى الإقليمي، وإحداث قطب استشفائي جهوي.

البنية التحتية والبيئة: المطالبة بإصلاح الطريق الإقليمية رقم 4262 لرفع الخطر عن 4000 نسمة، حل مشكلة ضعف التيار الكهربائي، توفير الماء الصالح للشرب، ومواجهة كارثة الغبار الأسود وتلوث الهواء بالقنيطرة.

التشغيل والجانب الاجتماعي والاستراتيجي: الدفاع عن حقوق عمال الأوراش الكبرى، إغلاق الوحدات الصناعية للحد من البطالة، والترافع لإحداث قطب فلاحي وصناعي بجهة الغرب لتعزيز السيادة الغذائية والطاقية.

وختم العزري كلمته بالتأكيد على أن التجربة التاريخية لحزب الاستقلال تبرهن على قدرته الدائمة على تحقيق إنجازات ملموسة،

حمايةً للقدرة الشرائية للطبقة الوسطى والهشة ودعماً للتنمية المنشودة.

بين طموح السيادة واختبار التنفيذ.. كيف يعيد حزب الاستقلال صياغة معادلة «التعادلية»؟

«وطني.. مستقبلي».. شعار يبدو في ظاهره بسيطاً، لكنه يخفي وراءه محاولة سياسية لإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمواطن، وبين متطلبات السيادة الوطنية وشروط العدالة الاجتماعية.

في الاستحقاقات التشريعية المقررة في 23 شتنبر 2026، لا يدخل حزب الاستقلال غمار المنافسة الانتخابية ببرنامج يقوم فقط على تعداد الوعود وتقديم الحلول القطاعية، وإنما يطرح، من خلال برنامجه الانتخابي، تصوراً يبدو أقرب إلى محاولة لإعادة بناء مشروع سياسي يستمد بعض عناصره من المرجعية التاريخية للحزب، وفي مقدمتها فكرة «التعادلية الاجتماعية»، مع محاولة تكييفها مع أسئلة مغرب جديد تتنازعه تحولات اقتصادية عميقة، ورهانات جيوسياسية متسارعة، وثورة رقمية تعيد تعريف الدولة والاقتصاد والمجتمع.

ولعل السؤال الأهم الذي يطرحه البرنامج ليس فقط: ماذا يريد حزب الاستقلال أن يفعل؟ وإنما أيضاً: أي نموذج للدولة والمجتمع يريد أن يؤسس له؟

من «التعادلية الاجتماعية» إلى «السيادة الاستراتيجية»

يبدو أن الحزب يحاول أن يمنح مفهوم «التعادلية» نفساً جديداً. فإذا كانت الفكرة، في بعدها التقليدي، تقوم على البحث عن التوازن بين المبادرة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فإن البرنامج الجديد يوسع دائرة هذا التوازن لتشمل معادلة أخرى لا تقل أهمية: السوق والدولة من جهة، والسيادة الوطنية والانفتاح على العالم من جهة ثانية.

فالبرنامج لا يتعامل مع السوق باعتباره خصماً للدولة، ولا مع الدولة باعتبارها بديلاً عن الاقتصاد المنتج. بل يحاول، نظرياً على الأقل، بناء علاقة تكاملية بينهما: سوق قادر على خلق الثروة والاستثمار، ودولة تمتلك القدرة على التنظيم والتوجيه والحماية الاجتماعية.

ومن هنا يبرز مفهوم «السيادة الاستراتيجية» بوصفه أحد أكثر المفاهيم دلالة في الوثيقة. فالسؤال لم يعد، وفق هذه الرؤية، متعلقاً فقط بكمية ما ينتجه الاقتصاد الوطني، وإنما بمدى قدرته على التحكم في مفاتيح أساسية مرتبطة بالأمن الاقتصادي والاستراتيجي: الماء، والطاقة، والغذاء، والدواء، والتكنولوجيا، وغيرها من المجالات التي كشفت التحولات الدولية الأخيرة هشاشتها أمام الأزمات وسلاسل الإمداد العالمية.

وإذا كان مقترح إحداث «البوصلة السيادية الوطنية» يراد له أن يصبح أداة لقياس مستوى التبعية للخارج، فإن القيمة السياسية للفكرة تتجاوز المؤشر في حد ذاته، لأنها تعكس انتقالاً من خطاب عام حول السيادة إلى محاولة تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس والمساءلة.

برنامج يراهن على الأرقام بدل اللغة الإنشائية

من نقاط القوة اللافتة في البرنامج أنه لا يكتفي، في عدد من محاوره، بالعبارات العامة، بل يحاول تحديد أهداف رقمية وآجال زمنية.

رفع المحتوى المحلي في المشاريع الطاقية إلى 50 في المائة في أفق 2031، وربط عدد من الإصلاحات بآجال محددة، وتقديم تعهدات تشريعية ومؤسساتية في مجالات متعددة، كلها عناصر تمنح الوثيقة طابعاً أكثر تقنية مقارنة بالخطاب الانتخابي التقليدي.

والأهمية هنا ليست في الرقم وحده، وإنما في أن الرقم يخلق إمكانية للمحاسبة.

فالوعود السياسية حين تكون مطلقة ومفتوحة زمنياً يصعب قياس تحققها. أما حين ترتبط بسنة محددة ونسبة محددة وإجراء محدد، فإنها تتحول من خطاب سياسي إلى التزام يمكن، بعد سنوات، مساءلة أصحابه حول مدى تنفيذه.

وهنا تحديداً تكمن إحدى أهم رهانات البرنامج: الانتقال من «سياسة النوايا» إلى «سياسة النتائج».

من محاربة الفساد إلى إعادة هندسة العلاقة مع الإدارة

في محور آخر، يرفع البرنامج سقف المواجهة مع الفساد والريع، من خلال مقترحات تتعلق بتضارب المصالح، وتوسيع نطاق التصريح بالممتلكات، وإعادة النظر في آليات الترخيص الإداري.

واللافت في هذا التصور أن محاربة الفساد لا تقدم فقط باعتبارها مسألة أخلاقية أو رقابية، وإنما باعتبارها أيضاً قضية مرتبطة بكفاءة الاقتصاد وعدالة المنافسة.

فالانتقال من منطق «الترخيص الإداري المسبق» إلى منطق أكثر ارتباطاً بدفاتر التحملات والشروط الواضحة، إذا ما تم تنزيله بشكل سليم، يمكن أن يساهم في تقليص المساحات الرمادية التي قد تنشأ فيها علاقات الريع والامتياز.

لكن التحدي الحقيقي لا يكمن في صياغة القوانين فقط. فالمغرب لا يعاني بالضرورة من ندرة النصوص بقدر ما يعاني، في بعض المجالات، من إشكالية التنفيذ والفعالية والنجاعة.

ولهذا فإن المعركة ضد الفساد ستظل مرتبطة بمدى استقلالية آليات الرقابة، وفعالية المؤسسات، وسرعة القضاء، ووضوح قواعد المنافسة، وقدرة الإدارة على تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

الطبقة الوسطى.. الاختبار الاجتماعي الأصعب

في المقابل، يضع البرنامج القدرة الشرائية وإعادة بناء الطبقة الوسطى في قلب معادلته الاجتماعية.

وهذا الاختيار مفهوم في سياق اقتصادي أصبحت فيه كلفة المعيشة، وأسعار بعض المواد، والسكن، والتعليم والصحة، من أكثر الملفات تأثيراً في المزاج الاجتماعي.

لكن حماية القدرة الشرائية لا يمكن أن تختزل في إجراءات ظرفية لضبط الأسعار. فالرهان الأكبر هو خلق شروط اقتصادية تسمح للمواطن بأن يرفع دخله الحقيقي، وأن يجد خدمة عمومية ذات جودة، وأن يمتلك قدرة أكبر على الولوج إلى السكن والتعليم والصحة.

ومن هنا تكتسب فكرة «عقد اجتماعي للخروج من الفقر» أهميتها، خصوصاً حين تربط الدعم الاجتماعي بالتعليم والمتابعة الصحية.

غير أن نجاح مثل هذه السياسات سيظل مشروطاً بقدرة الدولة على استهداف المستفيدين بدقة، وربط الدعم بسياسات إدماج اقتصادي حقيقية، حتى لا يتحول الدعم من وسيلة للتمكين إلى مجرد آلية دائمة لتعويض ضعف الدخل.

التعليم والصحة.. حين تصبح الرقمنة جزءاً من الإصلاح

وطني مستقبلي

ربما تكشف المقترحات المرتبطة بالتعليم والصحة عن محاولة واضحة لعدم فصل الإصلاح الاجتماعي عن التحول التكنولوجي.

إدماج الذكاء الاصطناعي في التعلم التكيفي، واستعمال التكنولوجيا في الحد من الهدر المدرسي، وإعادة التفكير في منظومة المستعجلات، واعتماد مفهوم «الطبيب المرجعي»، كلها أفكار تعكس انتقال النقاش من مجرد المطالبة بزيادة الموارد إلى البحث عن إعادة تنظيم طرق تقديم الخدمة العمومية.

لكن التكنولوجيا، مهما بلغت قدرتها، لا يمكن أن تكون بديلاً عن العنصر البشري.

فالذكاء الاصطناعي لن يعوض المدرسة الجيدة، كما أن الرقمنة لن تعوض الطبيب والممرض والمرفق الصحي المؤهل. التكنولوجيا يمكن أن تكون أداة للرفع من الكفاءة، لكنها لا تصنع وحدها حكامة جيدة.

الأسرة والشباب.. السياسة في مواجهة سؤال المستقبل

وفي خلفية هذه الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، يحضر سؤال الأسرة والشباب باعتبارهما مدخلاً أساسياً لبناء المستقبل.

فالدعم الموجه للشباب المقبلين على الزواج، وحماية الناشئة من المخاطر الرقمية، ومحاربة الإدمان، إلى جانب المقترحات المرتبطة بالشباب والمشاركة السياسية، تعكس محاولة لقراءة التحولات الاجتماعية باعتبارها جزءاً من المعادلة التنموية، وليس مجرد ملفات اجتماعية منفصلة.

وهنا يبدو شعار «وطني.. مستقبلي» أكثر وضوحاً: الوطن، في هذه الرؤية، لا يختزل في الدولة ومؤسساتها، والمستقبل لا يختزل في المؤشرات الاقتصادية، بل يلتقيان عند المواطن وقدرته على بناء حياة مستقرة وكريمة داخل مجتمعه.

لكن.. من يموّل كل هذا؟

هنا تبدأ المسافة بين البرنامج باعتباره وثيقة سياسية، والبرنامج باعتباره مشروعاً قابلاً للتنفيذ.

فكلما اتسعت دائرة الدولة الاجتماعية، ارتفعت كلفة الالتزامات العمومية. وكلما تعددت برامج الدعم والخدمات المجانية والتحفيزات الاجتماعية، أصبح السؤال حول الموارد أكثر إلحاحاً.

كيف يمكن تمويل هذه الالتزامات؟ وما حجم الكلفة السنوية لكل إجراء؟ وكيف ستتوزع الأعباء بين الميزانية العامة والاستثمار الخاص؟ وهل ستسمح المداخيل العمومية والموارد المتاحة بتنفيذ هذه السياسات دون الضغط على التوازنات المالية؟

هذه ليست أسئلة تقنية هامشية، بل هي في صميم أي برنامج انتخابي يريد الانتقال من الورق إلى الواقع.

فالبرنامج الطموح لا يقاس فقط بعدد تعهداته، وإنما بقدرته على الإجابة عن سؤال التمويل، وسؤال الأولويات، وسؤال التنفيذ.

الاختبار الحقيقي يبدأ بعد الانتخابات

في نهاية المطاف، تكمن أهمية البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال في أنه يحاول أن يقدم نفسه باعتباره أكثر من قائمة من الإجراءات القطاعية. إنه يسعى إلى بناء سردية سياسية جديدة حول الحزب، قوامها الانتقال من «التعادلية الاجتماعية» إلى معادلة أوسع تجمع بين السيادة والعدالة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية.

لكن قوة أي برنامج لا تُختبر في لحظة الإعلان عنه، وإنما في اليوم الذي تبدأ فيه مرحلة التنفيذ.

هناك فرق كبير بين تحديد هدف في وثيقة انتخابية، وتحويله إلى قانون، ثم إلى ميزانية، ثم إلى مؤسسة، ثم إلى خدمة يشعر بها المواطن في حياته اليومية. ولهذا فإن التحدي الأكبر أمام حزب الاستقلال، إذا وجد نفسه في موقع المسؤولية خلال المرحلة المقبلة، لن يكون في الدفاع عن أفكار البرنامج، وإنما في إثبات قابليتها للتنفيذ.

فـ«السيادة الاستراتيجية» لن تكون مجرد مفهوم جذاب إذا لم تتحول إلى إنتاج وطني واستقلال في سلاسل الإمداد. و«التعادلية الاجتماعية» لن تستعيد معناها إذا لم يشعر المواطن بتراجع الفوارق الاجتماعية. ومحاربة الريع لن تصبح واقعاً إلا إذا أصبحت قواعد المنافسة واحدة للجميع. أما الدولة الاجتماعية فلن تحقق غايتها إذا لم تقترن بالاستدامة المالية وجودة الخدمات.

وهنا، ربما، تكمن المفارقة الجميلة في شعار «وطني.. مستقبلي»: فالوطن ليس فقط ما نرثه من الماضي، والمستقبل ليس مجرد وعد نؤجله إلى الغد. بينهما توجد مسؤولية سياسية كاملة اسمها الإنجاز.

وبذلك، فإن الرهان الحقيقي للبرنامج ليس أن يكون أكثر البرامج طموحاً، بل أن يكون من أكثرها قدرة على تحويل الطموح إلى أثر ملموس. فالمواطن المغربي لا ينتظر فقط أن يسمع ما الذي سيُنجز، وإنما يريد أن يعرف كيف سيُنجز، ومتى سيُنجز، وبأي كلفة، ومن سيحاسب إذا لم يُنجز.

تلك هي اللحظة التي تتحول فيها «التعادلية» من مرجعية فكرية إلى امتحان سياسي، وتتحول فيها «السيادة» من شعار استراتيجي إلى مسؤولية يومية، ويصبح فيها المستقبل، كما يوحي شعار الحزب، ليس مجرد أمنية وطنية، بل التزاماً سياسياً قابلاً للقياس والمساءلة.

«وطني، مستقبلي».. 99 إجراءً لرسم ملامح مشروع مجتمعي لحزب الاستقلال

وطني مستقبلي

من حماية الأسرة والقدرة الشرائية إلى جودة المرفق العمومي ومكافحة الفساد وتعزيز السيادة الاستراتيجية.. كيف يحاول البرنامج التشريعي لحزب الاستقلال للفترة 2026-2031 الانتقال من منطق الوعود إلى تصور متكامل لمغرب المستقبل؟

في خضم الاستعدادات للانتخابات التشريعية المقررة في 23 شتنبر 2026، يطرح حزب الاستقلال برنامجه الانتخابي تحت شعار «وطني، مستقبلي»، في صيغة تسعى إلى الجمع بين بعدين متلازمين: الانتماء إلى الوطن بما يحمله من هوية وذاكرة وقيم، والتطلع إلى مستقبل يضع المواطن في قلب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يعرفها المغرب والعالم.

ولا يقدم البرنامج نفسه باعتباره مجرد قائمة من الوعود الانتخابية، بل ينتظم حول 99 إجراءً موزعة على خمسة محاور كبرى، تتقاطع في ما بينها لتشكيل رؤية سياسية ومجتمعية تمتد من الأسرة والقدرة الشرائية إلى الخدمات العمومية والنزاهة والسيادة الاستراتيجية وبعيدًا عن تعداد الإجراءات، تكشف القراءة المتأنية للبرنامج عن محاولة لبناء معادلة تقوم على ثلاث كلمات مفتاحية: الحماية، والثقة، والقدرة على الفعل.

عالم جديد يعيد تعريف مفهوم السيادة

ينطلق التصور من تشخيص للتحولات العميقة التي أعادت تشكيل البيئة الدولية خلال السنوات الأخيرة. فقد كشفت الأزمات الصحية والحروب والتوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد أن عددًا من المسلمات التي قامت عليها العولمة لم تعد مستقرة كما كانت

فالانفتاح على الأسواق لم يعد يضمن وحده استمرارية الإمدادات، والطاقة تحولت إلى عنصر من عناصر الأمن الوطني، بينما أصبح الماء والغذاء في صلب النقاش حول مستقبل الدول وقدرتها على الصمود.

وفي المقابل، تفرض الثورة التكنولوجية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، أسئلة جديدة حول مستقبل العمل والمهارات والمهن. ولم يعد كافيًا خلق فرص الشغل بالمعنى التقليدي، بل أصبح التحدي يتمثل أيضًا في إعداد الأجيال الجديدة لوظائف لم تتشكل ملامحها كاملة بعد.

من هنا يوسع البرنامج مفهوم السيادة ليشمل الاقتصاد والطاقة والماء والغذاء والصحة والصناعة والتكنولوجيا والبيانات والأمن السيبراني. فالسيادة، وفق هذا التصور، لا تعني الانغلاق أو الاكتفاء الذاتي، وإنما امتلاك هامش أوسع من الاستقلالية يسمح للمغرب باتخاذ قراراته وتقليص نقاط هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

أزمة الثقة.. التحدي الموازي

لكن التحولات الخارجية ليست وحدها التي تشكل خلفية البرنامج. فثمة تحدٍّ داخلي أكثر ارتباطًا بالحياة اليومية للمواطن: أزمة الثقة.

الثقة في المؤسسات المنتخبة، وفي العمل السياسي، وفي الهيئات الوسيطة، وفي قدرة السياسات العمومية على إحداث تغيير ملموس، خصوصًا لدى فئة الشباب، أصبحت عنصرًا أساسيًا في تقييم أي مشروع سياسي.

ومن هذا المنطلق، لا تقاس قيمة الالتزام بحجم الوعود التي يحملها، وإنما بمدى قابليته للإنجاز والقياس والتتبع. فالمواطن لا يحتاج فقط إلى إعلان النوايا، بل إلى نتائج واضحة يستطيع لمسها في التعليم والصحة والشغل والسكن والقدرة الشرائية والإدارة.

وهنا تلتقي مكافحة الفساد مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا يمكن بناء الثقة في المؤسسات من دون شفافية ومساءلة ومساواة في تطبيق القواعد.

«وطني، مستقبلي».. الشعار بوصفه مفتاحًا للبرنامج

يحمل شعار «وطني، مستقبلي» دلالة تتجاوز البعد الانتخابي المباشر.

فـ«وطني» تحيل إلى الهوية والانتماء والوحدة الوطنية والترابية والقيم الجامعة، بينما تحيل «مستقبلي» إلى تطلع المواطن إلى حياة أفضل، وإلى مغرب قادر على توفير فرص أكثر عدالة للأجيال المقبلة.

وبذلك يحاول البرنامج الجمع بين مستويين غالبًا ما يتم التعامل معهما بشكل منفصل: قوة الدولة من جهة، وتحسين حياة المواطن من جهة أخرى.

فلا معنى لسيادة استراتيجية لا تنعكس على حياة المواطنين، كما أن التنمية الاجتماعية تظل محدودة الأثر إذا لم تستند إلى اقتصاد قوي ومؤسسات فعالة وقدرة وطنية على مواجهة التحولات.

خمسة التزامات.. و99 إجراءً

يترجم حزب الاستقلال هذه الرؤية في خمسة التزامات كبرى، تشكل الهيكل السياسي للبرنامج.

الأول يتعلق بالحفاظ على منظومة القيم وتعزيز تماسك الأسرة، والثاني بحماية القدرة الشرائية وترسيخ مكانة الطبقة الوسطى، والثالث بتحسين جودة الخدمات العمومية في إطار الدولة الاجتماعية، والرابع بمكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح، فيما يركز الخامس على تعزيز السيادة الاستراتيجية للمغرب.

ووفق البرنامج، تتوزع الإجراءات الـ99 على هذه المحاور بما يجعلها مترابطة أكثر مما تبدو عليه للوهلة الأولى.

وطني مستقبلي

فالأسرة ترتبط بالاستقرار الاجتماعي، والقدرة الشرائية بالتماسك الاقتصادي، والمرفق العمومي بالعدالة الاجتماعية والمجالية، والنزاهة بالثقة، بينما ترتبط السيادة بقدرة الدولة على حماية خياراتها ومصالحها الحيوية.

الأسرة.. من المجال الاجتماعي إلى فضاء للحماية

يخصص البرنامج 22 إجراءً للمحور المتعلق بالقيم والأسرة، في مقاربة لا تنظر إلى الأسرة باعتبارها مجرد وحدة اجتماعية، وإنما باعتبارها فضاءً للتنشئة والحماية ونقل القيم والتضامن بين الأجيال.

وتتوزع المقترحات بين دعم المحتوى الرقمي الوطني، وتعزيز مكانة اللغتين العربية والأمازيغية، وإحداث «مدرسة الانتماء»، ودعم الشباب المقبلين على الزواج، وتطوير الوساطة الأسرية، وتعزيز خدمات الحضانة، ومواكبة الأسر في تكاليف التعليم ورعاية الأطفال.

كما يمتد المحور إلى ملفات الإدمان والصحة النفسية، من خلال تطوير طب الإدمان، وإطلاق برنامج «حنا معاك» للفرصة الثانية، وإعداد خريطة وطنية للصحة النفسية وإحداث مراكز جهوية متخصصة. واللافت هنا أن الأسرة تُقرأ ضمن البرنامج من زاوية متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها القيم مع الاقتصاد والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

القدرة الشرائية.. حماية الطبقة الوسطى

في المحور الثاني، ينتقل البرنامج إلى واحدة من أكثر القضايا التصاقًا بالحياة اليومية: القدرة الشرائية.

ولا يقتصر التصور على رفع مداخيل الأسر، بل يحاول أيضًا التدخل في آليات تشكل الأسعار وهوامش الربح، من خلال مقترحات تتعلق بتنظيم شراء وتخزين وتوزيع المنتجات الزراعية والغذائية، واعتماد آليات أكثر شفافية لتتبع هوامش الربح في المواد الاستهلاكية الأساسية

كما يقترح الرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجور والمعاشات، وإصلاح أنظمة التقاعد، ودعم ريادة الأعمال النسائية والعمل عن بُعد، إلى جانب وضع تصور لتعزيز الطبقة الوسطى في أفق 2031.

ويحضر السكن بدوره باعتباره أحد المحددات الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، عبر دعم اقتناء السكن الأول، وتعبئة العقار العمومي، ومحاربة المضاربة العقارية، وتطوير صيغ للكراء أو التملك التدريجي. لكن الرهان الأكبر يظل في كيفية تحويل مفهوم «الطبقة الوسطى» من عنوان سياسي إلى هدف قابل للقياس، عبر مؤشرات واضحة تحدد تطور الدخل ومستوى المعيشة والقدرة على الادخار والولوج إلى السكن والخدمات.

«لا تراجع».. المرفق العمومي في قلب الدولة الاجتماعية

بـ25 إجراءً، يشكل محور المرفق العمومي أوسع محاور البرنامج. ويقوم هذا المحور على مبدأ واضح: عدم التراجع عن مستوى الخدمات العمومية، خصوصًا في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

في التعليم، يقترح البرنامج تعزيز الإنصاف المجالي، والارتقاء بتكوين المدرسين، والكشف المبكر عن الانقطاع الدراسي، وتعميم التعليم الأولي المجاني، إلى جانب تطوير التعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي وتعزيز اللغات ومهارات القرن الحادي والعشرين.

أما في الصحة، فتتضمن المقترحات إحداث وكالة وطنية للطوارئ الصحية، وإعادة النظر في حكامة المستشفيات، وتقوية الرعاية الصحية الأولية، واعتماد مسار علاجي أكثر تنسيقًا. ويحتل الشباب مكانة بارزة ضمن هذا المحور، من خلال مقترحات مرتبطة بالتجربة المهنية الأولى، وبرنامج «آفاق»، وبرنامج «بداية» لدعم التنقل، ومبادرة «100 ألف موهبة رقمية»، إضافة إلى الخدمة المدنية التطوعية.

وتتجمع هذه الإجراءات حول فكرة أساسية: أن الدولة الاجتماعية لا تُقاس فقط بحجم الإنفاق، وإنما بجودة الخدمة التي تصل فعليًا إلى المواطن.

«صفر تسامح».. معركة استعادة الثقة

في المحور الرابع، يرفع البرنامج سقف الخطاب السياسي بإعلان مبدأ «صفر تسامح» مع الفساد والريع وتضارب المصالح، من خلال 16 إجراءً.

وتشمل المقترحات تعزيز ربط المسؤولية بالمحاسبة، ووضع إطار قانوني لتضارب المصالح، وتعزيز التصريح بالمصالح والممتلكات، والتصدي للإثراء غير المشروع.

كما يتضمن التصور إجراءات مرتبطة بالمنافسة والاحتكار والدعم العمومي وحماية المستهلك، إلى جانب تعزيز دور مجلس المنافسة وربط الاستفادة من الدعم بمعايير أكثر وضوحًا.

وتبرز الرقمنة هنا كأداة للحكامة، عبر تعميم الإجراءات الرقمية، وإحداث منصات لضمان تكافؤ الفرص، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحسين الإدارة، وحماية المبلغين عن المخالفات.

غير أن قوة هذا الالتزام ستظل مرتبطة بمدى القدرة على تحويل شعار «صفر تسامح» إلى قواعد قابلة للتطبيق وآليات للمراقبة ونتائج يمكن التحقق منها.

السيادة الاستراتيجية.. من الشعار إلى سياسة عمومية

أما المحور الخامس، فيضم 20 إجراءً ويقدم أحد أكثر التصورات اتساعًا للسيادة. فالمقصود ليس فقط السيادة الترابية أو الدبلوماسية، وإنما القدرة على التحكم في عناصر استراتيجية تمس الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمغرب. وتشمل الرؤية الماء والطاقة والغذاء والدواء والصناعة والتكنولوجيا والبيانات

وطني مستقبلي

والأمن السيبراني، إلى جانب التخزين الاستراتيجي والدين الخارجي والربط بالمحيط الأطلسي. ومن بين المقترحات إحداث «بوصلة وطنية للسيادة» لتحديد أوجه التبعية والحد منها، ووضع إطار للتخزين الاستراتيجي، واعتماد قاعدة «الماء أولًا»، ورفع نسبة الإنتاج المحلي في المشاريع الطاقية إلى 50 في المائة بحلول 2031، ومنح قيمة الإنتاج المنجز في المغرب وزنًا بنسبة 30 في المائة ضمن الصفقات العمومية.

كما يركز البرنامج على الانتقال بالصناعة الوطنية إلى مستويات أعلى من القيمة المضافة، خصوصًا في قطاعات السيارات والطيران والموارد المعدنية والصناعات الدفاعية، مع تطوير منظومة وطنية للذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وحماية البيانات. وفي هذا التصور، لا تصبح السيادة مرادفًا للاكتفاء الذاتي، بل قدرة على الاختيار وتقليص مواطن التبعية وتعزيز هامش القرار الوطني.

الشباب.. الاختبار الحقيقي للبرنامج

رغم أن الشباب يحضر ضمن عدد من الإجراءات، فإن مكانته تتجاوز حدود محور مستقل. فهو يوجد في قلب الأسئلة التي يطرحها البرنامج حول المستقبل.

السكن، والتشغيل، والتكوين، والمهارات الرقمية، والصحة النفسية، والتنقل، والمشاركة في الشأن العام، كلها قضايا تتقاطع في النهاية مع سؤال واحد: هل يستطيع الشاب المغربي بناء مشروع حياة داخل بلده؟

ولهذا، فإن نجاح البرنامج لن يقاس فقط بعدد الإجراءات التي ستدخل حيز التنفيذ، وإنما بمدى شعور الأجيال الجديدة بأن المغرب يوفر لها فرصًا حقيقية للدراسة والعمل والاستقرار والابتكار والمشاركة.

من «مغرب بسرعات متعددة» إلى مغرب أكثر إنصافًا

من أبرز الصور التي يقترحها البرنامج الانتقال من مغرب «بسرعات متعددة» إلى مغرب يسير بالسرعة نفسها. ولا يعني ذلك توحيد خصوصيات الجهات أو فرض نموذج واحد عليها، وإنما تقليص الفوارق في الولوج إلى الحقوق والخدمات والفرص.

فالإنصاف المجالي في التعليم والصحة، وتوفير الخدمات في المناطق القروية والجبلية، ودعم التشغيل الجهوي، وتطوير التدبير المحلي، كلها تدخل في صميم هذا التصور.

ويبقى التحدي في تحويل العدالة المجالية من مبدأ عام إلى مؤشرات قابلة للقياس، حتى يصبح بالإمكان معرفة ما إذا كانت الفوارق بين المجالات تتراجع بالفعل.

من 99 إجراءً إلى سؤال التنفيذ

في النهاية، تكمن أهمية البرنامج في حجم ما يقترحه، لكن الاختبار الحقيقي يبدأ بعد مرحلة الإعلان.

فالإجراء السياسي لا يصبح سياسة عمومية ناجحة بمجرد إدراجه في برنامج انتخابي، بل يحتاج إلى تمويل واضح، وأولويات محددة، وآجال مضبوطة، ومؤسسات قادرة على التنفيذ، ومؤشرات لقياس النتائج.

وهنا تبرز خمسة معايير حاسمة: قابلية التتبع، والانسجام المالي، والعدالة المجالية، والقدرة على التنفيذ، والأثر الفعلي على حياة المواطن.

فإحداث منصة أو وكالة أو صندوق لا يمثل في حد ذاته نجاحًا، كما أن الإعلان عن برنامج جديد لا يضمن بالضرورة تحقيق أهدافه. المقياس الأهم هو النتيجة: هل تحسن التعليم؟ هل أصبح العلاج أكثر سهولة؟ هل تحسنت القدرة الشرائية؟ هل أصبح السكن في متناول الشباب؟ هل تراجعت الفوارق المجالية؟ وهل استعادت المؤسسات جزءًا من ثقة المواطنين؟

«وطني، مستقبلي».. بين حماية الحاضر وصناعة الغد

تقدم القراءة الشاملة للبرنامج التشريعي لحزب الاستقلال تصورًا يتقاطع فيه الاجتماعي مع الاقتصادي، والوطني مع الاستراتيجي، والحاضر مع المستقبل.

فالالتزامات الخمسة، رغم اختلاف مجالاتها، تبدو مترابطة داخل معادلة واحدة: أسرة أكثر تماسكًا، مواطن أكثر حماية، خدمات عمومية أكثر جودة، مؤسسات أكثر نزاهة، ودولة أكثر قدرة على اتخاذ القرار. وبذلك يصبح شعار «وطني، مستقبلي» أكثر من عنوان انتخابي؛ إنه محاولة لصياغة علاقة بين قوة الوطن ومستقبل المواطن.

غير أن المسافة بين البرنامج والواقع تظل هي الامتحان الحاسم. فـ99 إجراءً يمكن أن ترسم ملامح مشروع، لكن قيمتها السياسية والاجتماعية ستتحدد بقدرتها على الانتقال من الورق إلى التنفيذ، ومن الخطاب إلى النتيجة، ومن الوعود إلى أثر ملموس في الحياة اليومية للمغاربة.

وهنا تحديدًا تبدأ المراقبة الديمقراطية الحقيقية: أن تُقرأ البرامج لا فقط بما تعد به، وإنما بما تستطيع أن تنجزه، وأن تُقاس السياسات لا بجاذبية شعاراتها، بل بما تتركه من أثر في حياة المواطن.

نزار بركة: "حزب الاستقلال لن ينساق وراء منطق الصراع.. والأولوية لبناء أغلبية قوية تقدم الحلول والبدائل

أكد الأمين العام لحزب الاستقلال، نزار بركة، أن الحزب متمسك بموقفه الرامي إلى تجنب الصراعات السياسية الجانبية، مشدداً على أن "حزب الاستقلال لن ينساق وراء منطق الصراع، فذلك لن يخدم المواطن ولن يخدم مصالح البلاد".

وأوضح بركة أن الاستحقاقات الانتخابية محطة محددة في الزمن ستمر،

مشيراً إلى أن الرهان الحقيقي والأهم للمرحلة المقبلة يكمن في تشكيل "أغلبية قوية وقادرة على تحمل المسؤولية وتقديم البدائل والحلول العملية" لتلبية تطلعات المواطنين ومواجهة التحديات التنموية.

وشدد الأمين العام للحزب، على أن العمل السياسي ينبغي أن يتجه نحو تحقيق المصلحة الوطنية العليا، من خلال التركيز على تقديم إجابات واضحة وقابلة للتنفيذ بشأن القضايا الأساسية التي تمس الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين.

وأضاف أن حزب الاستقلال يضع في صدارة أولوياته العمل المسؤول والناجع، القائم على طرح المبادرات والمشاريع الكفيلة بالنهوض بالقطاعات الحيوية، وتعزيز البناء الديمقراطي والتنموي للمملكة.

وجدد نزار بركة، التزام حزب الاستقلال بالمساهمة الفاعلة في ترسيخ العمل السياسي الجاد، والقائم على روح المسؤولية الوطنية والتلاحم، بعيداً عن التجاذبات التي تعطل مسار الإصلاح والتقدم. واختتم بركة تأكيده بأن المرحلة تتطلب تضافر الجهود وبناء رؤية مستقبلية متكاملة تضمن استقرار البلاد وتعزز مسارها التنموي والاجتماعي.

عبد الجبار الراشدي في «ساعة الصراحة».. حين تفتح السياسة نوافذها على الصراحة

في لحظة إعلامية اختارت أن تضع السياسي أمام أسئلة مباشرة، وأن تنقل النقاش من لغة الشعارات إلى مساحة المكاشفة، حلّ عبد الجبار الراشدي، رئيس المجلس الوطني لحزب الاستقلال، ضيفاً على برنامج «ساعة الصراحة» عبر القناة الثانية، في لقاء حمل أكثر من دلالة سياسية وتنظيمية، وفتح نوافذ واسعة على عدد من القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني.

لم يكن حضور الراشدي في البرنامج مجرد مرور تلفزيوني عابر، بقدر ما شكل مناسبة لتقديم قراءة في عدد من التحولات التي تعرفها الساحة السياسية المغربية، واستحضار موقع حزب الاستقلال داخل المشهد الوطني، في ظل مرحلة سياسية تتقاطع فيها انتظارات المواطنين مع رهانات الإصلاح، ومتطلبات العمل المؤسساتي، والاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وبلغة سياسية هادئة، بدا الراشدي حريصاً على مقاربة الملفات المطروحة من زاوية تجمع بين وضوح الموقف واستحضار مسؤولية الفاعل السياسي. فـ«ساعة الصراحة» وضعت رئيس المجلس الوطني للحزب، أمام أسئلة تتجاوز التفاصيل الظرفية، لتلامس قضايا مرتبطة بالعمل الحزبي، والاختيارات السياسية، وعلاقة المؤسسات بالمواطن، فضلاً عن رهانات المرحلة المقبلة.

ويكتسي حضور رئيس المجلس الوطني لحزب الاستقلال، أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الموقع الذي يشغله داخل التنظيم، باعتباره إحدى المؤسسات الأساسية في البناء الداخلي للحزب، وفضاءً للتداول والنقاش حول القضايا السياسية والتنظيمية الكبرى. ومن هذا الموقع، حملت مداخلاته رسائل تتصل بصورة الحزب، وبخياراته، وبقراءته للتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي.

كما أن قيمة هذا الظهور الإعلامي لا تكمن فقط في مضمون الأجوبة، وإنما أيضاً في إتاحة مساحة للحوار السياسي المباشر، في وقت أصبحت فيه العلاقة بين الأحزاب والمواطنين مطالبة بمزيد من الوضوح والإنصات والقدرة على تقديم أجوبة مقنعة عن الأسئلة التي تطرحها الحياة اليومية للمغاربة.

وبين أسئلة المقدمين، وإجابات الضيف، تحولت الحلقة إلى مساحة للنقاش حول السياسة كما تُمارس **وكما يُنتظر منها أن تكون: مسؤولية، ومواقف، وقدرة على الإنصات إلى نبض المجتمع واستيعاب تطلعاته. وهي معادلة تجعل من الإعلام السياسي أكثر من مجرد واجهة للتواصل، بل مجالاً لاختبار قدرة الفاعل السياسي على الدفاع عن اختياراته وتفسير مواقفه أمام الجمهور.**

ومن زاوية أخرى، يأتي هذا الظهور في سياق سياسي يتسم بكثافة النقاش العمومي حول الاستحقاقات المقبلة، وما تفرضه من إعادة ترتيب للأولويات، وتجديد للخطاب، واستعادة الثقة في العمل السياسي. وفي هذا السياق، تكتسب مثل هذه الحوارات أهميتها باعتبارها فرصة لطرح الأسئلة التي لا تجد دائماً طريقها إلى المنابر التقليدية للنقاش الحزبي.

هكذا، كانت «ساعة الصراحة» بالنسبة إلى عبد الجبار الراشدي أكثر من موعد تلفزيوني، فقد شكلت محطة للتواصل المباشر مع الرأي العام، ولعرض مواقف ورؤى حزب الاستقلال في لحظة سياسية دقيقة، حيث لم تعد السياسة تقاس فقط بما تقوله الأحزاب في مناسباتها التنظيمية، وإنما أيضاً بقدرتها على الحضور في النقاش العمومي، والإنصات للأسئلة الصعبة، وتقديم إجابات واضحة بلغة يفهمها المواطن ويشعر بأنها تلامس انتظاراته.

وفي زمن تتسارع فيه الأحداث وتتغير فيه انتظارات المجتمع، تظل الصراحة السياسية إحدى أهم أدوات استعادة الثقة، لأنها تنقل الخطاب من فضاء التقديم إلى فضاء المساءلة، ومن منطق الدفاع عن المواقف إلى منطق شرحها وتحمل مسؤوليتها.

الالتزام الرابع لحزب الاستقلال.. حين يصبح المرفق العمومي عنواناً للإنصاف والكرامة

في لحظة سياسية تتقاطع فيها انتظارات المغاربة مع أسئلة الإصلاح والعدالة الاجتماعية، يضع حزب الاستقلال المرفق العمومي في قلب تعاقده السياسي للمرحلة المقبلة، واضعاً نصب عينيه قاعدة تبدو بسيطة في صياغتها، عميقة في دلالتها: لا تراجع عن المرفق العمومي.

ففي تصور حزب «الميزان»، لا يتعلق الأمر بمجرد الحفاظ على قطاعات إدارية أو الدفاع عن بنود في الميزانية، وإنما بإعادة الاعتبار إلى المدرسة العمومية والمستشفى العمومي ومنظومة الحماية الاجتماعية، باعتبارها ركائز أساسية لدولة تضع الإنسان في صميم سياساتها العمومية. وقد أكد الحزب أن هذه الخدمات لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مجرد مجالات للتدبير، بل بوصفها حقوقاً مرتبطة بالكرامة والعدالة الاجتماعية والتماسك الوطني.

المرفق العمومي.. من خدمة إدارية إلى حق اجتماعي

يحمل هذا الالتزام في عمقه تصوراً يتجاوز النقاش التقني حول حدود القطاع العام والخاص. فالمرفق العمومي، كما يقدمه حزب الاستقلال، هو إحدى الأدوات الأساسية التي تضمن حضور الدولة في حياة المواطن، وتترجم عملياً مبدأ تكافؤ الفرص.

فالمدرسة العمومية ليست مجرد فضاء للتعلم، وإنما بوابة للارتقاء الاجتماعي وصناعة المستقبل. والمستشفى العمومي ليس مجرد بناية تقدم العلاج، بل هو الوجه الأكثر مباشرة لدولة الرعاية عندما يكون المواطن في أمسّ الحاجة إليها. أما الحماية الاجتماعية، فهي التعبير المؤسساتي عن تضامن المجتمع والدولة مع الفئات التي تحتاج إلى سند يضمن لها الحد الأدنى من الأمان الاجتماعي.

ومن هنا، فإن الدفاع عن المرفق العمومي يصبح دفاعاً عن فكرة أوسع: أن تكون جودة الخدمة العمومية حقاً مشتركاً، لا امتيازاً مرتبطاً بالقدرة على الأداء.

المدرسة العمومية.. الاستثمار الذي يبدأ من الإنسان

في صلب هذا الالتزام، تحضر المدرسة العمومية باعتبارها إحدى أهم واجهات العدالة الاجتماعية.

فحين تكون المدرسة قادرة على تقديم تعليم ذي جودة، فإنها لا تمنح التلميذ المعرفة فقط، بل تمنحه فرصة حقيقية لصناعة مستقبله بعيداً عن الفوارق الاجتماعية والمجالية. وحين تتراجع جاذبية المدرسة العمومية أو تتفاوت جودة خدماتها، فإن الفوارق لا تظل محصورة داخل أسوار المؤسسات التعليمية، بل تمتد إلى المجتمع وسوق الشغل ومستقبل الأجيال.

لذلك يربط حزب الاستقلال بين الدفاع عن التعليم العمومي وبين ضرورة الارتقاء بجودته وجاذبيته، وجعل المدرسة فضاءً قادراً على الاستجابة لتحولات المجتمع وتطلعات الأسر المغربية. ويؤكد الحزب أن أي تعاقد حكومي مقبل ينبغي أن يتضمن أهدافاً واضحة وقابلة للقياس والتتبع في هذا المجال. وهنا تكمن أهمية الانتقال من منطق الشعارات إلى منطق النتائج: ليس السؤال فقط كم نُنفق على التعليم، وإنما ماذا يحصل عليه التلميذ المغربي مقابل هذا الاستثمار؟

الصحة العمومية.. حين تكون الكرامة في لحظة هشاشة

إذا كانت المدرسة ترسم ملامح المستقبل، فإن الصحة تختبر قدرة الدولة على حماية الإنسان في أكثر لحظاته هشاشة.

ومن هذا المنطلق، يمنح الالتزام الرابع مكانة خاصة للمستشفى العمومي، داعياً إلى تقويته واستعادة جاذبيته وقدرته على تقديم خدمات صحية ذات جودة، إلى جانب تحسين الولوج إلى العلاج وضمان الإنصاف بين مختلف الفئات والمجالات الترابية. كما طرح حزب الاستقلال، ضمن تصوره للمنظومة الصحية، فكرة إحداث وكالة وطنية خاصة بالمستعجلات، بما يتيح ضمان الاستجابة للحالات الاستعجالية في الوقت والمكان المناسبين، وهو مقترح يلامس واحدة من أكثر النقاط حساسية في علاقة المواطن بالخدمة الصحية: السرعة، والجودة، والإنصاف. فالمواطن الذي يقف أمام باب المستشفى لا يبحث عن خطاب سياسي، وإنما عن طبيب، وعلاج، وتجهيز، ووقت استجابة يحفظ كرامته ويطمئنه على حياته وحياة أسرته.

الحماية الاجتماعية.. الوجه الآخر لدولة الإنصاف

ولا يكتمل تصور المرفق العمومي، في رؤية الحزب، من دون الحماية الاجتماعية، التي أصبحت اليوم إحدى أهم ركائز الدولة الاجتماعية.

فالحماية الاجتماعية لا تختزل في الدعم المباشر أو التغطية الصحية، بل تعكس فلسفة تقوم على حماية الإنسان من تقلبات الحياة ومخاطرها، وعلى ضمان حد أدنى من الأمان الاجتماعي للفئات النشيطة وغير النشيطة.

ولهذا يربط حزب الاستقلال بين فعالية الحماية الاجتماعية وبين قدرة الدولة على تقليص الفوارق وتعزيز التماسك الوطني، باعتبار أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق فقط عبر توزيع الموارد، وإنما أيضاً عبر ضمان الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية.

القطاع الخاص شريك.. لكن ليس بديلاً عن الدولة

ومن أبرز ما يميز هذا الالتزام أنه لا يقدم المرفق العمومي في مواجهة القطاع الخاص، بقدر ما يضع لكل طرف وظيفته داخل منظومة التنمية.

فحزب الاستقلال يؤكد أن تطوير القطاع الخاص لا ينبغي أن يتم على حساب الخدمات العمومية الأساسية، وأن الاستثمار الخاص يمكن أن يكون رافعة للتنمية، دون أن يتحول ذلك إلى مبرر لتراجع الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية.

وهذه المعادلة تفتح الباب أمام تصور أكثر توازناً: قطاع خاص قوي ومنافس، ومرفق عمومي قوي وعادل، الأول يخلق الثروة والابتكار، والثاني يضمن الإنصاف ويحمي الحق في الخدمات الأساسية.

من الالتزام السياسي إلى قابلية القياس

ولعل القيمة السياسية الأهم لهذا الالتزام تكمن في الدعوة إلى ربط أي تعاقد حكومي مستقبلي بأهداف واضحة، قابلة للقياس والتتبع.

ذلك أن المواطن المغربي لم يعد يكتفي بسماع الوعود، بل يريد أن يعرف: ماذا سيتغير في المدرسة؟ ماذا سيتغير في المستشفى؟ كيف ستتحسن جودة الخدمات؟ ومتى يمكن قياس النتائج؟ إن تحويل الالتزام إلى مؤشرات قابلة للتقييم من شأنه أن ينقل النقاش السياسي من مساحة النوايا إلى فضاء المسؤولية، ومن لغة الوعود إلى لغة الإنجاز.

المرفق العمومي.. امتحان الدولة الاجتماعية

في نهاية المطاف، يبدو الالتزام الرابع لحزب الاستقلال أكثر من مجرد بند في برنامج انتخابي، إنه تعبير عن تصور لدور الدولة في المرحلة المقبلة.

فالدولة الاجتماعية لا تُقاس فقط بحجم البرامج التي تطلقها، وإنما بقدرتها على جعل أثرها محسوساً في الحياة اليومية للمواطن. وهي لا تُختبر في البيانات والخطب، بل في المدرسة التي تستقبل أبناء المغاربة، والمستشفى الذي يفتح أبوابه أمام المرضى، والإدارة التي تحترم وقت المواطن وكرامته، ومنظومة الحماية الاجتماعية التي تمنح الأسر شعوراً بالأمان. ومن هنا، فإن شعار «وطني.. مستقبلي» يجد في هذا الالتزام أحد أكثر تجلياته وضوحاً: فالمستقبل لا يُبنى فقط بالمشاريع الكبرى، وإنما يبدأ من الإنسان، من صحته وتعليمه وكرامته، ومن حقه في خدمة عمومية ذات جودة، قريبة ومنصفة.

ذلك أن بناء مغرب المستقبل، في نهاية المطاف، لا يمر فقط عبر تشييد البنيات والمنشآت، بل عبر بناء ثقة المواطن في مؤسساته، وثقته في المدرسة، وثقته في المستشفى، وثقته في أن الدولة موجودة حين يحتاج إليها.

وهنا تحديداً، يتحول المرفق العمومي من مجرد «خدمة» إلى عقد أخلاقي واجتماعي بين الدولة والمواطن، عقد قوامه الإنصاف، وميزانه الجودة، وغايته الإنسان.

تأمين القدرة الشرائية وتيسير السكن.. حزب الاستقلال يضع تقوية الطبقة الوسطى في صلب برنامجه الانتخابي

في إطار رؤيته التنموية الشاملة، أفرد حزب الاستقلال ضمن برنامجه الانتخابي محورًا استراتيجيًا بارزًا يعالج إحدى أكثر القضايا إلحاحًا لدى الشارع المغربي، وهو المحور الثالث المتعلق بـ "تحسين القدرة الشرائية للأسر وتقوية الطبقة الوسطى". ويأتي هذا التوجه كإجابة ملموسة عن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الارتفاع المتراكم لأسعار المواد الاستهلاكية، متضمنًا 16 تدبيرًا عمليًا يتوزع على ثلاثة محاور رئيسية:

أولًا: حماية القدرة الشرائية للأسر وتحسينها

يركز هذا المحور على الحد من المضاربات وتخفيض الأعباء المعيشية عبر إجراءات هيكلية: ضبط الأسواق وسلاسل التوريد: إحداث شركات جهوية لاقتناء وتخزين وتوزيع المنتجات الفلاحة والغذائية، واعتماد آلية وطنية شفافة لتتبع هوامش الربح في السلع والخدمات الأساسية (المواد الغذائية، العلاج، النقل، ولوازم الدراسة).

دعم الدخل والمعاشات: الرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجور والمعاشات وتحديث دخل الأسرة وفق جدولة زمنية بالتوافق مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، إلى جانب تسريع إصلاح صناديق التقاعد وتوحيد معاييرها.

التمكين الاقتصادي للمرأة: إحداث برنامج وطني لدعم ريادة الأعمال النسائية والعمل عن بُعد، مع توفير منصات رقمية جهوية للتسويق لرفع مساهمة المرأة في دخل الأسرة.

ثانيًا: مواكبة الأسرة للخروج من الفقر وكسب حياة كريمة

يقدم البرنامج منهجية موجهة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية وتنمية الطبقة الوسطى: العقد الاجتماعي للخروج من الفقر: صياغة عقد اجتماعي موجه للأسر المصنفة في وضعية فقر أو هشاشة وفق السجل الاجتماعي الموحد، يجمع كافة أشكال الدعم (المباشر، أمو-تضامن، دعم السكن، ودعم التمدرس) في بطاقة أسرية موحدة، مقابل التزام الأسرة بمواظبة الأبناء على الدراسة والانخراط في التكوين أو العمل.

تقوية الطبقة الوسطى: إحداث خطة وطنية لتقوية الطبقة الوسطى في أفق 2031 تشمل تحفيزات ضريبية واجتماعية، إضافة إلى إطلاق برامج ترابية لدعم التشغيل الذاتي والمقاولة الذاتية، وتطوير المجموعات ذات النفع العام والتعاونيات، فضلاً عن إطلاق علامات تجارية جهوية.

ثالثًا: تيسير الولوج إلى سكن كريم لكل أسرة

شكل ملف السكن محورًا معالَجًا بجرأة عبر إصلاحات عقارية وتنظيمية شاملة:

تيسير التمويل والإنتاج: إطلاق آلية وطنية لتيسير تمويل السكن الأول للشباب والطبقة المتوسطة، وتعبئة العقار العمومي بثرة مضبوطة لإنتاج سكن ميسر عبر دفاتر تحملات تحدد سقف الثمن وجودة البناء.

عرض سكن يلاءم الطبقة المتوسطة: إطلاق عرض وطني جديد يجمع بين التوفير العقاري والتحفيز الجبائي وتسريع المساطر، مقابل الالتزام بأسعار بيع محددة. الحد من المضاربة والسكن التدريجي: إقرار "المسار السريع للسكن" لتقليص كلفة البناء ورقمنة المساطر، وتطوير صيغ الكراء المفضي إلى التملك للتخفيف من العبء المالي الأول.

تأطير العمران القروي: إصدار قانون خاص بالتعمير والبناء في العالم القروي يضمن لكل أسرة قروية حقًا قانونيًا دائمًا في بناء سكنها، مع تبسيط وثائق التعمير وتوفير تصاميم معمارية مجانية ملائمة للمجال القروي.

يعكس هذا المحور رهانًا سياسيًا واقتصاديًا صريحًا يضع المواطن والأسرة المغربية في صلب السياسات العمومية، محولًا الالتزامات الانتخابية إلى خريطة طريق متكاملة تجمع بين الدعم الاجتماعي المباشر والتنمية الاقتصادية المستدامة.

"ميزان".. جسر رقمي نحو تجديد العمل الحزبي وتشجيع المشاركة السياسية للشباب

في خطوة استراتيجية تعكس الوعي بأهمية العصرنة التكنولوجية، أطلق حزب الاستقلال تطبيقه الرقمي الجديد "ميزان" (Mizane)، ليكون جسراً تواصلياً حديثاً يقرب المواطنين والمتعاطفين من الدينامية السياسية للحزب.

خدمات المنصة الرقمية "ميزان"

يوفر التطبيق بيئة تفاعلية متكاملة تهدف إلى تيسير التواصل المباشر، حيث يقدم للمستخدمين عدة خدمات أساسية:

تسهيل طلبات الانخراط: إمكانية تقديم طلبات العضوية والانضمام لصفوف الحزب بكل مرونة.

المشاركة والفاعلية: إتاحة الفرصة للمواطنين للتفاعل مع أنشطة الحزب ومبادراته الوطنية والمحلية.

متابعة الأخبار لحظة بلحظة: الاطلاع المباشر على آخر المستجدات، البلاغات الصحفية، والأنشطة الحزبية.

الدعم التقني: إمكانية تحميل التطبيق عبر App Store و Google Play، مع تخصيص خط عبر "واتساب" (+212661842456) للمساعدة التقنية.

أهمية التحول الرقمي وتمكين الشباب

لا يقتصر تطبيق "ميزان" على كونه أداة تقنية فحسب، بل يمثل رؤية سياسية تسعى إلى الاستفادة من التحول الرقمي لتطوير العمل الحزبي:

تحديث الخطاب والتواصل السياسي: يساهم التحول الرقمي في نقل الحزب من أشكال التواصل التقليدية إلى آليات مرنة تتسم بالشفافية والسرعة في إيصال المعلومة للمواطن.

تشجيع الشباب على المشاركة: يُعد الاستثمار في التطبيقات الذكية خطوة مباشرة ونوعية لاستقطاب الفئات الشبابية التي تتخذ من الفضاء الرقمي ساحتها الرئيسية للتعبير والمتابعة، مما يكسر الفجوة بين الشباب والفعل السياسي المنظم.

تعزيز المواطنة التفاعلية: يمنح التطبيق مستخدميه مساحة أكبر للشعور بالأثر والمشاركة في صناعة القرار الحزبي والسياسي بدلاً من الاقتصار على دور الملاحظ. تجسد هذه المبادرة سعي حزب الاستقلال نحو مواكبة التطورات التكنولوجية، وتكييف أدواته التنظيمية لتشجيع الانخراط الفعال في الحياة السياسية الوطنية.

حماية القدرة الشرائية ومحاربة الريع.. الالتزام الثاني لحزب الاستقلال عمادٌ لعدالة اجتماعية ملموسة

في لحظة سياسية فارقة تطبع أفق الاستحقاقات الانتخابية، وضع حزب الاستقلال معالم تعاقده السياسي والاجتماعي مع المواطنات والمواطنين تحت شعار «وطني مستقبلي». وفي صلب هذا البرنامج التنموي، يتصدر الالتزام الثاني واجهة الأولويات الاجتماعية، حاملاً عنواناً واضحاً ومحورياً: "حماية الأسرة المغربية والقدرة الشرائية للمواطنين، والقطع مع الريع وثقافة «الهمزة»".

ويأتي هذا الالتزام ليشكل العمود الفقري للرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي يقدمها الحزب، حيث لا يُنظر إلى تحسين المعيش اليومي للمواطن كإجراء ظرفي أو امتياز يُمنح، بل كمحور مسؤولية سياسية وأخلاقية تتصدر أولويات الفعل العمومي.

حماية الأسرة في مواجهة الغلاء وتجارة الأزمات

يقوم الالتزام الثاني للبرنامج الانتخابي للاستقلال على تشخيص دقيق للواقع الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تقع الأسرة المغربية والطبقة المتوسطة، إلى جانب الأجراء والمتقاعدين، في مقدمة الفئات الأكثر تأثراً بتبعات التضخم وتقلبات الأسعار.

ومن هذا المنطلق، يشدد الحزب على أن حماية المعيش اليومي تقتضي التدخل المباشر والصارم للحد من انعكاسات المضاربة وكسر حلقات الاستغلال غير المنتج. وتتجسد هذه المقاربة في جملة من التعهدات العملية، أبرزها:

ضبط مسالك التوزيع والسوق الوطنية: وضع حد للوساطة الفائضة والمضاربات التي ترفع أسعار المواد الأساسية والغذائية، بما يضمن وصول المنتجات بأسعار عادلة للمستهلك.

إعادة الاعتبار للطبقة المتوسطة: عبر إجراءات ملموسة لتحسين الدخل، وتخفيف العبء الضريبي عن الأجراء والمتقاعدين، ودعم القدرة الشرائية للأسر للحد من تآكل دخلها الفعلي.

تمكين الأسر الشابة: من خلال تحفيزات موجهة لتمويل السكن الأول ودعم الاستقرار الاجتماعي والمادي للشباب المقبلين على تأسيس أسر جديدة.

تحطيم بنيات الريع وكسر ثقافة «الهمزة»

تتجاوز رؤية حزب الاستقلال في التزامه الثاني التدابير الحمائية لتطال البنية الاقتصادية في عمقها، حيث يربط الحزب بين حماية القدرة الشرائية وبين التصدي الصارم للريع والاحتكار وممارسات "تجارة الأزمات".

فالقطع مع ثقافة «الهمزة»—بحسب التصور الاستقلالي—يعني إرساخ اقتصاد الاستحقاق وتكافؤ الفرص؛ وهو اقتصاد تكون فيه منافع النمو مشاعة بالعدل، وتكون الجدارة والكفاءة هما المحرك الأساسي للاستثمار والنجاح، بعيداً عن أشكال الامتياز المغلق أو القرب النافذ.

نحو دولة اجتماعية تحمي المواطن وتضمن كرامته

إن الالتزام الثاني لحزب الاستقلال لا ينفصل عن الرؤية الشاملة للبرنامج الانتخابي، التي تسعى إلى توطيد أسس الدولة الاجتماعية وتحديث المرفق العمومي.

فحماية المعيش اليومي للأسرة المغربية تُعد المدخل الأساسي لبناء الثقة وتعزيز السلم الاجتماعي، وضمان ألا يبقى أي مواطن أو جهة على هامش مسار التنمية الوطنية.

وبذلك، يقدم حزب الاستقلال هذا الالتزام كعقد اجتماع وميثاق عملي يترجم شعار «وطني مستقبلي» إلى سياسات أثرها ملموس في الحياة اليومية لكل أسرة مغربية، صوناً لكرامتها وحمايةً لمستقبل أجيالها.

الأطفال وشبكات التواصل الاجتماعي : هل يحتاج المغرب إلى قانون لحمايتهم؟

يقترح حزب الاستقلال اعتماد قانون لحماية الشباب من المخاطر غير المشروعة المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي. وفي مغرب شديد الارتباط بالعالم الرقمي، حيث يلج الأطفال إلى المنصات الرقمية في سن مبكرة بشكل متزايد، يطرح هذا الإجراء سؤالاً حساساً: إلى أي حد يمكن للدولة أن توفر الحماية من دون أن تتحول إلى رقابة؟

جيل ينفتح على العالم الرقمي في سن مبكرة

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي جزءاً من الحياة اليومية للأطفال والمراهقين المغاربة. فمقاطع الفيديو القصيرة، والمؤثرون، والألعاب الإلكترونية، وتطبيقات المراسلة، والمحتويات واسعة الانتشار، كلها تجعل دخول عالم التكنولوجيا والفضاء الرقمي يحدث غالباً قبل بلوغ سن النضج. وأمام هذا الواقع، يقترح حزب الاستقلال، ضمن برنامجه للفترة 2026-2031، اعتماد قانون يهدف إلى حماية الشباب من المخاطر غير المشروعة المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي.

ويأتي هذا المقترح في سياق تشعر فيه الأسر المغربية غالباً بأنها عاجزة عن مواكبة التطورات الرقمية. فكثير من الآباء يعرفون أن أبناءهم يقضون ساعات طويلة يومياً أمام الشاشات، لكنهم لا يعرفون بالضرورة ما الذي يشاهدونه فعلياً، أو مع من يتواصلون، أو كيف تؤثر الخوارزميات في سلوكهم. فالتنمر الإلكتروني، والتعرض للمحتويات العنيفة، والإدمان على الشاشات، وعمليات الاحتيال، والتحديات الخطيرة، والتعرض المبكر للمحتويات ذات الطابع الجنسي، أو التلاعب بالأطفال، كلها مخاطر أصبحت معروفة، في حين لا تزال سبل مواجهتها متفرقة.

وتكمن أهمية المقترح الاستقلالي أولاً في الإقرار بأن حماية القاصرين في الفضاء الرقمي لم يعد من الممكن أن تعتمد فقط على يقظة الأسرة. فقد أصبحت مسؤولية عامة تشمل المدرسة، والمنصات الرقمية، وهيئات التنظيم، ووسائل الإعلام، والأسر. ومن هذا المنطلق، يحاول الحزب إدخال قضية إلى النقاش المغربي تواجهها بالفعل عدة دول، وهي: هل ينبغي وضع قواعد أكثر صرامة لتنظيم ولوج القاصرين إلى شبكات التواصل الاجتماعي؟

ولا شك أن الصعوبة تكمن في إيجاد التوازن المناسب، فقانون شديد الصرامة قد يُنظر إليه باعتباره تقييداً للحرية الرقمية، بينما قد يظل قانون فضفاض من دون تأثير حقيقي. لذلك، يتمثل التحدي في وضع منظومة حماية ذكية تشمل التحقق من السن، وتحميل المنصات الرقمية مسؤولية أكبر، وتعزيز التربية الرقمية في المدارس، ومواكبة الأسر، وفرض عقوبات على المحتويات الخطيرة، وإتاحة آليات سهلة للإبلاغ عنها.

كما يندرج هذا المقترح ضمن محور البرنامج المتعلق بالقيم المغربية. فبالنسبة إلى حزب الاستقلال، لا يتعلق الأمر فقط بحماية الأطفال من المخاطر التقنية، بل أيضاً بالحفاظ على توازنهم، وهويتهم، ولغتهم، وعلاقتهم بالأسرة والمجتمع.

وهكذا يربط الحزب بين العالم الرقمي وسؤال ثقافي أعمق : من يتولى تربية أطفالنا في عصر الخوارزميات؟

5 آلاف درهم للزواج.. مجرد دعم بسيط أم إشارة سياسية قوية؟

يقترح حزب الاستقلال، ضمن برنامجه التشريعي للفترة 2026-2031، تقديم دعم مالي قد يصل إلى 5 آلاف درهم لفائدة الشباب المقبلين على الزواج. وخلف هذه الخطوة الرمزية يبرز سؤال أوسع: كيف يمكن مساعدة الشباب المغاربة على بناء حياة أسرية في ظل الضغوط الاقتصادية، وهشاشة التشغيل، والارتفاع المتزايد لتكاليف السكن؟

الأسرة ركيزة أساسية في مشروع الاستقلال

قد تبدو الفكرة، للوهلة الأولى، بسيطة : تقديم دعم مالي قد يصل إلى 5 آلاف درهم للشباب الراغبين في الزواج، غير أن هذا المقترح، الوارد ضمن البرنامج التشريعي لحزب الاستقلال للفترة 2026-2031، يتجاوز بكثير مجرد إجراء مالي محدود، إذ يندرج ضمن رؤية أوسع تقدم الأسرة باعتبارها ركيزة للاستقرار الاجتماعي والتضامن ونقل القيم المغربية.

فالزواج في المغرب لم يعد مجرد شأن شخصي، إذ أصبح بالنسبة إلى كثير من الشباب مشروعًا يصعب تحقيقه. فبين ارتفاع الإيجارات، وتكاليف اقتناء الأثاث، ومصاريف حفلات الزواج، وهشاشة الوضع المهني، والقلق بشأن المستقبل، أصبح تأسيس أسرة يتطلب اليوم قدرة مالية لا تتوفر للجميع. وفي هذا السياق، لا يدّعي الدعم الذي يقترحه حزب الاستقلال أنه سيحل جميع هذه العقبات، لكنه يبعث برسالة سياسية واضحة : بناء الأسرة يستحق مواكبة من الدولة. ولا شك أن اختيار مبلغ يصل إلى 5 آلاف درهم يظل قابلًا للنقاش. فالبعض قد يعتبر أن المبلغ غير كافٍ بالنظر إلى التكلفة الحقيقية للزواج،

بينما قد يرى فيه آخرون خطوة أولى، خصوصًا بالنسبة إلى الشباب المنحدرين من الأسر ذات الدخل المحدود أو القاطنين في مناطق تظل فيها المداخيل ضعيفة.

وربما تكمن الأهمية الحقيقية للمقترح في مكان آخر، إذ إنه يعيد قضايا تأسيس الأسرة لدى الشباب إلى دائرة السياسات العمومية، في وقت تتركز فيه النقاشات الانتخابية غالبًا على التوازنات الاقتصادية الكبرى، من دون أن تلتفت بالقدر الكافي إلى الخيارات الحياتية الملموسة للمواطنين.

ولا تأتي هذه المساعدة منفردة ضمن برنامج الاستقلال، بل ترافقها مقترحات أخرى تتعلق بالوساطة الأسرية، ودور الحضانة الاجتماعية، والإجازة الوالدية المرنة، والتضامن بين الأجيال، ومواجهة تفكك الأسرة. ويحاول الحزب بذلك بناء تصور متكامل لتعزيز صمود الأسر، انطلاقًا من فكرة بسيطة: المجتمع المتماسك يبدأ بأسر أقل هشاشة.

ومن هنا، فإن ما يميز هذا الإجراء لا يرتبط بقدر ما سيتطلبه من تكلفة مالية مباشرة، بقدر ما يرتبط بوجهته السياسية، فهو يؤكد أن الدولة لا ينبغي أن تكتفي بمعالجة التصدعات الاجتماعية بعد ترسخها، وإنما عليها التدخل في وقت مبكر، عندما يحاول الشباب بناء أسرة وتحقيق الاستقرار وصياغة مستقبلهم.

وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات التشريعية، يتيح هذا المقترح لحزب الاستقلال مخاطبة جيل يجد نفسه في كثير من الأحيان أمام خيار تأجيل الزواج أو الهجرة أو الاستسلام للإحباط. كما يذكّر بأن السياسة في المغرب ليست مجرد أرقام ومؤشرات، بل تبدأ أيضًا داخل البيوت والأسر ومشاريع الحياة التي يطمح المواطنون إلى بنائها.

«وطني.. مستقبلي»: حزب الاستقلال يطرح تعاقداً مجتمعياً متجدداً ويصوغ خمسة التزامات استراتيجية للولاية المقبلة

في إطار الاستحقاقات التشريعية المقررة في 23 شتنبر 2026، كشف حزب الاستقلال عن برنامجه الانتخابي الوطني للولاية التشريعية (2026–2031)، والذي اتخذ له شعار «وطني.. مستقبلي». وجاء تقديم هذا البرنامج خلال لقاء سياسي قدمه الأمين العام للحزب، نزار بركة، بحضور قيادات الحزب ومرشحيه، حيث أزيح الستار عن تعاقد سياسي واجتماعي يتطلع من خلاله الحزب إلى تقديم إجابات واقعية وطموحة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة.

خمسة التزامات استراتيجية تعيد رسم أولويات الفعل العمومي

وينطلق البرنامج من قراءة استراتيجية للمسار الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس، مستنداً إلى مرجعياته الفكرية المتمثلة في التعادلية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى للتحرير الاجتماعي وتحقيق العدالة المجالية والكرامة للمواطن المغربي، مع وضع الأسرة والقدرة الشرائية للطبقة الوسطى والفئات الهشة في صلب السياسات العمومية.

يتجسد مشروع حزب الاستقلال الانتخابي في خمسة محاور والتزامات رئيسية تمثل خارطة طريق للتدبير الحكومي والنيابي المستقبلي:

1. الحفاظ على منظومة القيم وتقوية تماسك وصمود الأسرة المغربية:

يجعل الحزب من الأسرة النواة الصلبة للبناء المجتمعي، عبر سن سياسات عمومية مدمجة تستهدف استقرارها ودعمها، وحماية الناشئة من التحولات الرقمية السلبية، وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة والمرجعيات الأصيلة للأمة المغربية.

وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة والمرجعيات الأصيلة للأمة المغربية.

2. محاربة الفساد والريع وتضارب المصالح وإقرار مبدأ «صفر تسامح»:

التزام حازم بتخليق الحياة العامة، إعمالاً لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وإخراج قوانين تؤطر تضارب المصالح، وتقوية منظومة التصريح بالممتلكات، وتعزيز الشفافية والحكامة في إدارة الشأن العام لاستعادة ثقة المواطنين في المؤسسات.

3. تحسين القدرة الشرائية وتقوية الطبقة الوسطى:

يركز هذا الالتزام على مواجهة الغلاء وحماية القدرة الشرائية عبر تدابير ضريبية واقتصادية متوازنة، والعمل على صيانة مكتسبات الطبقة الوسطى، ودعم استقرار الأسعار، وضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

4. تجويد الخدمات العمومية وضمان منصف لفرص التنمية:

تطوير قطاعات الصحة والتعليم والسكن والخدمات الاجتماعية الأساسية، مع مراعاة البعد الترابي وتقليص الفوارق المجالية بين مختلف الجهات والأقاليم، لضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى خدمات ذات جودة لجميع المواطنات والمواطنين.

5. تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل اللائق:

تحفيز الاستثمار المنتج والمقاولة، ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، والارتقاء بمهن المستقبل والاقتصاد الأخضر والرقمي، بما يسهم في إحداث مناصب شغل قارة ومستدامة وتخفيض معدلات البطالة،

لا سيما في صفوف الشباب وحاملي الشهادات. يقدم حزب الاستقلال برنامجه الانتخابي تحت شعار «وطني.. مستقبلي» باعتباره تعاقداً واضح المعالم يهدف إلى ترسيخ الدولة الاجتماعية، وتعزيز مقومات السيادة الوطنية بمختلف أبعادها، وصيانة كرامة المواطن.

90 يومًا من الوقود، أربعة أشهر من الحبوب، وستة أشهر من الأدوية

قد تبدو المسألة للوهلة الأولى إجراءً تقنيًا يكاد يكون إداريًا، غير أن الأرقام التي يتضمنها البرنامج الانتخابي لحزب الاستقلال تخفي، ربما، واحدة من أكثر مقترحاته أهمية من حيث أثرها على السياسة الاقتصادية : فرض مستويات دنيا من المخزونات الاستراتيجية للمواد الحيوية بموجب قانون إطار

مقترح يغيّر طريقة الحديث عن السيادة

يقترح البرنامج تخصيص احتياطات تكفي لـ90 يومًا من الوقود، وأربعة أشهر من الحبوب الأساسية، وستة أشهر من الأدوية واللقاحات الحيوية، إلى جانب وضع آليات للإنذار المبكر تحسبًا لاحتمال حدوث اضطرابات أو انقطاعات في سلاسل الإمداد.

وما يلفت الانتباه إيجابًا في هذا المقترح ليس منطق التخزين في حد ذاته، بقدر ما هو التحول في الرؤية الاستراتيجية التي ينطوي عليها. فلفترة طويلة، استند الأمن الاقتصادي إلى فكرة بسيطة مفادها أن الأسواق العالمية تعمل، وأن السلع تنتقل بين الدول، وأن الأسعار قد تتقلب، لكن الإمدادات تظل متاحة بشكل عام.

غير أن هذه القناعة بدأت تتصدع تدريجيًا. فالأزمات الصحية، والحرب في أوكرانيا، والتوترات التجارية، وتداعيات التغير المناخي، والاضطرابات التي طالت حركة النقل البحري، كلها عوامل جعلت العولمة مستمرة، لكنها أصبحت أقل قابلية للتنبؤ بكثير. وفي هذا السياق الجديد، لم تعد السيادة تعني فقط زيادة الإنتاج، بل أصبحت تعني أيضًا القدرة على الصمود لأسابيع أو حتى لأشهر عندما

تضطرب حركة الاقتصاد العالمي. وهذا تحديدًا ما يوحي به هذا المقترح.

كما يدفع هذا التصور إلى إعادة النظر في البنى التحتية الاستراتيجية للمملكة. فالمغرب يتوفر على موانئ ذات أداء متقدم، وقطاع طاقي يتطور، وفلاحة ذات أهمية كبيرة، فضلًا عن صناعة دوائية تشهد نموًا. لكن السؤال الحقيقي الذي يفرض نفسه الآن هو : ماذا سيحدث إذا توقفت التدفقات بشكل مفاجئ؟

إلى أي حد يمكن للاقتصاد الوطني أن يواصل عمله بشكل طبيعي؟ وكم أسبوعًا سيمر قبل أن تبدأ بعض حالات النقص في الظهور؟ والأهم من ذلك، من سيتولى تكوين هذه الاحتياطات وتجديدها ومراقبتها؟ هنا تحديدًا يبدأ النقاش الحقيقي.

فالحفاظ على المخزونات الاستراتيجية مكلف، إذ يجب تدوير المنتجات باستمرار من أجل تفادي تلفها وضياعها، كما ينبغي توفير طاقات تخزين كافية، ويتعين كذلك تحديد ما يقع على عاتق الدولة وما تتحمله الشركات الخاصة، أو اعتماد نظام يجمع بين الطرفين.

وفي المقابل، يجب تفادي تحول سياسة الأمن الاستراتيجي إلى مصدر للريع أو إلى كلفة إضافية دائمة يتحملها المستهلك. غير أن ميزة المقترح تكمن تحديدًا في أنه يفتح باب هذا النقاش.

وطني مستقبلي

وهكذا، فإن برنامج حزب الاستقلال لا يتحدث هنا عن الاقتصاد فحسب، بل عن القدرة الوطنية على الصمود. وفي وقت بدأت فيه عدة دول تدرك مجددًا أن الاعتماد على الخارج يمكن أن يتحول خلال أيام قليلة إلى مصدر للهشاشة، فإن هذا الموضوع يستحق على الأرجح مزيدًا من الاهتمام.

وهكذا، فإن برنامج حزب الاستقلال لا يتحدث هنا عن الاقتصاد فحسب، بل عن القدرة الوطنية على الصمود. وفي وقت بدأت فيه عدة دول تدرك مجددًا أن الاعتماد على الخارج يمكن أن يتحول خلال أيام قليلة إلى مصدر للهشاشة، فإن هذا الموضوع يستحق على الأرجح مزيدًا من الاهتمام.

في نهاية المطاف، قد يكون السؤال الذي يتعين على المغرب أن يطرحه على نفسه بسيطًا جدًا : إلى أي حد نريد أن نكون قادرين على الصمود بمفردنا، إذا توقف العالم غدًا، ولو مؤقتًا، عن العمل بشكل طبيعي؟

بقلم: هيئة تحرير

قد يخطف الفوشيا الأنظار... لكن الميزان، في النهاية، هو من يحدد وزن الأشياء

في مرسمي، أتعامل دائماً بحذر مع الفوشيا
إنه لون لا يجيد الاختباء. تكفي أحياناً لمسة واحدة منه حتى يتغير توازن اللوحة كلها. يتقدم إلى الواجهة، يلتقط العين، ويرفض أن يكون مجرد خلفية.

الأزرق يستطيع أن ينسحب بهدوء نحو العمق. الرمادي يعرف كيف ينتظر. والبيج يتقن فن المرور من دون ضجيج. أما الفوشيا، فهو يريد أن يُرى.

ومع ذلك، شاءت المفارقة أن يقترن هذا اللون الصاخب بالميزان.

يا لها من مصادفة بصرية غريبة.

من جهة، لون يفيض بالحركة والحضور. ومن جهة أخرى، رمز يقوم جوهره على القياس والتوازن. الفوشيا يعلن، والميزان يزن. الأول يجذب العين فوراً، والثاني يطلب منا أن نتمهل قبل إصدار الحكم.

ولعل قوة الصورة تكمن تحديداً في هذا التناقض.

حين أرسم، أعرف أن اللون لا يملك قيمته منفرداً. قيمته تأتي مما يجاوره، مما يكشفه، وأحياناً مما يناقضه. فالفوشيا إلى جانب الأسود ليس هو الفوشيا نفسه إلى جانب الأبيض.

اللون يتغير بحسب ما يحيط به، تماماً كما تتغير دلالة الكلمة بحسب الجملة التي تحتضنها.

وربما ينطبق الأمر نفسه على الرموز السياسية.

مع مرور الزمن، تكف الألوان عن كونها مجرد أصباغ. تحمل معها ذكريات ووفاءات ومعارك وانتصارات، وربما خيبات أيضاً. إلى أن يصبح التاريخ الذي تحمله أثقل من مادتها نفسها.

لكن للرسام امتيازاً صغيراً: أن ينظر إلى اللون كما لو أنه يراه للمرة الأولى.

ولهذا أنظر اليوم إلى هذا الفوشيا.
وأجد فيه شيئاً مغربياً بامتياز.
ليس لأنه أصبح لون حزب سياسي، بل لأنني رأيته قبل السياسة بوقت طويل.
رأيته في الجهنمية وهي تتدلى بعناد من فوق جدار أبيض. رأيته في ثوب تحت شمس الظهيرة، وفي بعض التطريزات التقليدية، وفي قفطان يضيء ليلة عرس، وفي تلك الألوان التي يمنحها الضوء المغربي حياة أكثر مما تحتمل.

وطني مستقبلي

الفوشيا لم يولد في مقر حزبي.
كان في شوارعنا.
وفي حدائقنا.
وفي أقمشتنا.
وفي ضوئنا.

ثم جاء من وضع إلى جانبه ميزاناً، بما يحمله من بحث دائم عن التوازن والعدل.

وهنا تبدأ حكاية أخرى.
ماذا نضع في كفتي الميزان؟
فالميزان ليس رمزاً بريئاً أبداً.

حتى حين نرسمه بأبسط الخطوط، فإنه يطرح أسئلة ثقيلة:

ماذا نضع في كل كفة؟
كيف نزن الوعد أمام الحصيلة؟

وكم تزن الذاكرة عندما نضعها في مواجهة المستقبل؟
وما قيمة الوفاء حين يتحول إلى رفض للتجديد؟
وفي المقابل، ما قيمة التغيير إذا نسي من أين أتى؟

لهذا ربما يخاطبني الميزان أكثر من رموز كثيرة أخرى.

لأنه يجبرنا على الاعتراف بأن الأشياء ليست خفيفة كما تبدو.

يجبر من يتكلم على أن يزن كلماته.
ويذكّرنا، قبل كل شيء، بأن الخطاب لا يملك وزناً لمجرد أنه قيل. الأفعال وحدها هي التي تمنحه ثقله الحقيقي.

والرسام يعرف هذه القاعدة جيداً.

يمكنك شراء أجود الأصباغ، واقتناء أدق الفرش، وممّد أنصع قماش للرسم أمامك، لكن إذا لم يحدث شيء بين اليد واللوحة، فلن يكون كل ذلك سوى أدوات.

والسياسة، على الأرجح، تعرف القسوة نفسها.

لون جميل لا يكفي.
رمز تاريخي لا يكفي.
وحتى ذاكرة مجيدة لا تكفي إلى الأبد.
لا بد من العودة إلى اللوحة.
لا لمحوها.
بل لمواصلة رسمها.
لون قديم بروح جديدة

ربما هذا تحديداً ما يعجبني في الفوشيا: رغم عمره السياسي، فإنه يرفض أن يبدو لوناً قديماً.

فيه شيء معاصر، شيء قريب من ثقافة الـ«بوب». يمكن أن يكون لون ملصق صُمم بالأمس، أو أن يضيء شاشة هاتف، أو أن ترتديه بصرياً أجيال لم تعش المعارك السياسية القديمة ولم تعرف أبطالها وشخوصها.

لكن اللون وحده لا يستطيع أن يصنع هذه الصلة.

على الجيل الجديد أن يجد خلفه شيئاً يشبهه.

فالشباب ينظرون إلى الإرث بطريقة مختلفة.
لا يحملونه بالضرورة كما حمله آباؤهم.
يسائلونه، يقلبونه بين أيديهم، ويفتحون صناديقه القديمة ليروا ماذا بقي فيها صالحاً للمستقبل.

وفجأة يعود الميزان إلى الصورة.
بل قد يصبح، بطريقة ما، أداة هذا الجيل نفسه.

في كفة: التاريخ.
وفي الأخرى: المستقبل.
في كفة: ما تحقق.
وفي الأخرى: ما بقي إنجازه.
في كفة: الوفاء.
وفي الأخرى: التجديد.

وبين الكفتين، مؤشر دقيق لا يتوقف عن الاهتزاز.

الخطر أن نعتقد أن اللوحة اكتملت

يعرف الرسام أن اللوحة المكتملة ليست بالضرورة لوحة ناجحة.

قد تكون أمامك لوحة منتهية تماماً... لكنها ميتة.
وفي المقابل، قد تظل لوحة أخرى مفتوحة، غير مكتملة، ومع ذلك تشعر بأنها تتنفس.

وربما تشبه الأحزاب السياسية اللوحات أكثر مما نعتقد.

فالخطر ليس دائماً في أن يبقى العمل غير مكتمل.

الخطر الحقيقي يبدأ حين نقتنع بأن اللوحة انتهت، ولم يعد فيها ما يُرسم.

لذلك سيستمر الفوشيا، على الأرجح، في خطف الأنظار. تلك طبيعته. لقد خُلق بصرياً كي يُرى.

لكن اللون قد يغري العين لثانية.
والتاريخ قد يحتفظ بالانتباه لبضع دقائق.
والرمز قد يعبر عقوداً كاملة.
ثم تأتي اللحظة التي يتوقف فيها الجميع عن النظر إلى اللون... وينظرون إلى كفتي الميزان.

عندها يصبح السؤال مختلفاً:

ماذا يوجد فعلاً في كل كفة؟
وكم يزن الوعد؟
وكم تزن الحصيلة؟
وكم يزن الماضي أمام المستقبل؟

قد يخطف الفوشيا الأنظار... لكن في نهاية المطاف، يظل الميزان هو من يحدد وزن الأشياء.

تـــصريح الأسبوع

"منخليوش الشباب يضطر اختار بين المستقبل الأكاديمي و الطموح الرياضي ديالو"

نزار بركة

أمين عام
حزب الاستقلال

TOP

حققت المنظومة المائية بالمملكة المغربية قفزة نوعية على مدار العقود الماضية؛ حيث ارتفعت السعة الإجمالية لتخزين المياه بالسدود من 9.5 مليار متر مكعب سنة 1979 لتصل إلى 20.8 مليار متر مكعب سنة 2025.

هاد التطور الاستراتيجي واكبو تضاعف لافت فـ المنشآت المائية الكبرى، بعدما انتقل العدد الإجمالي للسدود فـ نفس الفترة من 26 سداً فقط إلى 156 سداً عبر مختلف ربوع المملكة،

FLOP

كشفت دراسة علمية دولية حديثة نُشرت فـ مجلة Addictive Behaviors Reports عبر منصة ScienceDirect، أن المراهقين فـ المغرب كيقضيو أزيد من 8 ساعات متواصلة أمام شاشات الهواتف والأجهزة الإلكترونية خلال أيام الأحد، مقابل حوالي 4 ساعات و40 دقيقة يومياً فـ أيام الدراسة العادية.

الدراسة، اللي شملت عينة دقيقة ديال 334 تلميذ وتلميذة كيتراوح عمرهم بين 14 و18 سنة بجهة الدار البيضاء.

LODJ

لخبار فجيبك

By Lodj

تابعوا أحدث الأخبار وآخر المستجدات بشكل مستمر عبر منصاتنا، ولاتفوتوا أي خبر

www.lodj.info

هدر الطعام في المغرب.. حين لا يكون الدخل وحده مسؤولاً عن الظاهرة

لا يبدو هدر الطعام في المغرب مجرد نتيجة مباشرة لمستوى الدخل أو القدرة الشرائية للأسر، بل تكشف الظاهرة عن منظومة أكثر تعقيداً تتداخل فيها أنماط الاستهلاك، والعادات الأسرية، وطريقة تدبير المشتريات، فضلاً عن التصورات الاجتماعية المرتبطة بالطعام والوفرة والضيافة.

فبينما قد يبدو منطقياً الربط بين ارتفاع الدخل وزيادة القدرة على اقتناء المواد الغذائية، وبالتالي احتمال ارتفاع حجم الطعام المهدور، فإن الواقع يكشف أن السلوك الاستهلاكي لا تحكمه القدرة المالية وحدها. فقد يكون التدبير غير المنظم للمشتريات، أو اقتناء كميات تفوق الحاجة الفعلية، أو غياب التخطيط للوجبات، عوامل أكثر تأثيراً في إنتاج الهدر داخل الأسرة.

وتلعب العادات الأسرية بدورها دوراً أساسياً في تشكيل هذا السلوك. ففي كثير من البيوت، يرتبط الطعام بمعاني الكرم والوفرة وحسن الضيافة، خصوصاً خلال المناسبات والتجمعات العائلية. غير أن هذه الثقافة، رغم قيمتها الاجتماعية، قد تتحول أحياناً إلى فائض لا يجد طريقه إلى الاستهلاك، فينتهي به الأمر إلى سلة المهملات بدل أن يتحول إلى مورد يمكن الاستفادة منه.

كما أن التحولات التي يعرفها نمط الحياة اليومي تفرض تحديات جديدة على علاقة الأسر بالغذاء. فالإيقاع السريع للحياة، وتغير أنماط العمل، وتوسع الاستهلاك الجاهز، كلها عوامل قد تجعل عملية التخطيط للوجبات والتدبير الدقيق للمخزون الغذائي أكثر صعوبة، بما يرفع احتمالات شراء مواد لا يتم استهلاكها في الوقت المناسب.

ومن زاوية أخرى، تكشف ظاهرة هدر الطعام عن حاجة متزايدة إلى إعادة النظر في ثقافة الاستهلاك نفسها. فالمسألة لا تتعلق فقط بما نشتريه، وإنما بكيفية اختيارنا للمواد الغذائية، وتقدير الكميات التي نحتاجها، وطريقة حفظها واستعمالها، ومدى قدرتنا على تحويل بقايا الطعام إلى وجبات جديدة بدل التخلص منها.

ولذلك، فإن مواجهة الهدر الغذائي لا يمكن أن تُختزل في معالجة اقتصادية مرتبطة بمستويات الدخل، بل تحتاج إلى مقاربة اجتماعية وتوعوية وثقافية متكاملة. فترشيد الاستهلاك يبدأ من الأسرة، عبر التخطيط للمشتريات، وضبط الكميات، واحترام قواعد التخزين، وتعزيز ثقافة الاستفادة من الطعام وعدم التعامل معه باعتباره مورداً غير محدود. وتكتسب هذه القضية أهمية أكبر في ظل الحاجة إلى ترسيخ أنماط استهلاك أكثر استدامة، حيث لم يعد الحد من هدر الغذاء شأناً فردياً فحسب، وإنما أصبح جزءاً من مسؤولية جماعية تتقاطع فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إقرأ المزيد

مشاركة سياسية

القيم والأسرة والشباب... شنو كيقترح البرنامج؟
Swipe وخلي رأيك حاضر

By Lodj
السلوك المدني
الانخراط
القيم الخمس
لوديجي ميديا
المشاركة
المواطنة
التطوع

Rabat Business School تدخل نادي العشرة الكبار عالمياً في تصنيف «فايننشال تايمز»

في إنجاز يعكس التحول المتسارع الذي يشهده التعليم العالي بالمغرب، رسخت Rabat Business School موقعها ضمن نخبة مدارس الأعمال العالمية، بعدما احتلت المرتبة العاشرة عالمياً في تصنيف برنامج الماستر في الإدارة الصادر عن صحيفة Financial Times.

ولا تكتسي هذه المرتبة أهميتها من موقعها المتقدم فقط، بل من دلالتها بالنسبة إلى صورة الجامعة المغربية وقدرتها على المنافسة في واحدة من أكثر ساحات التعليم العالي تنافسية على الصعيد الدولي.

إقرأ المزيد

المغرب والاتحاد الأوروبي.. اختتام برنامج «PASSIII» وتعزيز مسار إصلاح المنظومة الصحية

اختُتم، الأربعاء بالرباط، برنامج دعم قطاع الصحة «PASS III»، الذي أطلق سنة 2020 في إطار الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بعد سنوات من المواكبة التي انصبت على عدد من الأوراش الهيكلية المرتبطة بتطوير المنظومة الصحية الوطنية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الحكامة، ودعم الرعاية الصحية الأولية والاستعداد للأزمات الصحية.

إقرأ المزيد

PISA 2025: حين تكشف الأرقام عمق الفوارق بين التلاميذ المغاربة

لم تعد نتائج اختبارات PISA 2025 مجرد أرقام تقارن مستوى التلاميذ المغاربة بنظرائهم في العالم، بل أصبحت، عند قراءة تفاصيلها، أشبه بمرآة تكشف الفوارق الاجتماعية والتربوية والرقمية التي ما تزال ترسم مسارات متفاوتة داخل المدرسة المغربية. فخلف المتوسط الوطني، توجد قصص مختلفة للتلاميذ، تتأثر بما يتوفرون عليه في أسرهم، وبانتظامهم في الدراسة، وبمسارهم المدرسي، وبالوسط الاجتماعي الذي ينتمون إليه.

إقرأ المزيد

هيت الأسبوع

أحلام البقالي - تابعينا

طنجة تطلق تحدياً دولياً للابتكار المفتوح لاستشراف حلول جديدة

تخطو مدينة طنجة خطوة جديدة في مسار ترسيخ ثقافة الابتكار والانفتاح على الطاقات الإبداعية، من خلال إطلاق تحدٍّ دولي للابتكار المفتوح (Open Innovation)، يهدف إلى استقطاب الشركات الناشئة ورواد الأعمال والمبتكرين، وفتح المجال أمام أفكار وحلول جديدة قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها عالم الصناعة والاقتصاد. وتأتي هذه المبادرة في سياق متنامٍ يراهن على الابتكار باعتباره رافعة للتنمية وتعزيز التنافسية، من خلال الانتقال

الدخول الجامعي 2026.. EDVANTIS تعيد رسم ملامح التكوين بإدماج الذكاء الاصطناعي والبيانات في جميع تخصصاتها

تستعد مجموعة EDVANTIS للتعليم العالي للدخول الجامعي 2026 برؤية أكاديمية جديدة، تقوم على إدماج الذكاء الاصطناعي والبيانات في صميم برامجها التكوينية، بعد استكمال مسطرة تجديد اعتماد عروضها من طرف وزارة التعليم العالي. ويشمل هذا التحول مؤسسات المجموعة الأربع، وهي ISGA للهندسة، وISGA للتدبير، Art'Com Supg، Com'Supg، في خطوة تروم إعادة تصميم عدد من الشهادات والكفاءات والمضامين والتطبيقات المهنية، بما يتلاءم مع التحولات المتسارعة .

السردين المغربي خارج دائرة القلق.. الفيروس المكتشف في جنوب إفريقيا لا يمس النوع المصطاد بالمغرب

عاد الحديث عن سلامة السردين إلى الواجهة بعد الكشف عن رصد فيروس لدى أسماك الـ«بيلشارد» في جنوب إفريقيا، غير أن المعطيات التي قدمتها السلطات المختصة توضح أن الأمر لا يتعلق بالسردين الذي يتم اصطياده في المياه المغربية، ما يضع حداً لأي خلط قد يثير القلق لدى المستهلكين. وتفيد المعطيات المتاحة بأن الفيروس المعروف باسم PHV لم يتم تحديده لدى النوع Sardina pilchardus، وهو النوع من السردين المرتبط بالمصايد المغربية. وبالتالي.

« اللوائح الانتخابية: 15.8 مليون ناخب مسجل، والشباب بين 18 و24 سنة لا يمثلون سوى 4% »

بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة، المحصورة إلى غاية 10 يوليوز 2026 عقب عملية المراجعة الاستثنائية، ما مجموعه 15 مليوناً و801 ألفاً و162 ناخباً وناخبة. ويمثل الرجال 54% من مجموع الهيئة الناخبة الوطنية، مقابل 46% للنساء، وفق الإحصائيات المنشورة على الموقع الإلكتروني المخصص للوائح الانتخابية.

«المغرب للذكاء الاصطناعي 2030».. رهان وطني لتحويل الذكاء الاصطناعي إلى محرك للنمو

يدخل المغرب مرحلة جديدة في مساره الرقمي، مع طموح متزايد لجعل الذكاء الاصطناعي أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتحول التكنولوجي. وفي هذا السياق، تضع خارطة الطريق «المغرب للذكاء الاصطناعي 2030» أهدافاً طموحة، من بينها تحقيق قيمة مضافة تقدر بـ100 مليار درهم، وإحداث 50 ألف منصب شغل، وتكوين 200 ألف موهبة وكفاءة في مجالات الذكاء الاصطناعي. ولا تعكس هذه الأرقام مجرد طموح تكنولوجي، بل تكشف عن تصور يسعى إلى جعل الذكاء الاصطناعي رافعة اقتصادية واستراتيجية.

العلامات المحلية في المغرب.. حين يتحول القرب من المستهلك إلى قوة تنافسية

تشهد سوق المنتجات الاستهلاكية واسعة التداول في المغرب تحولاً لافتاً في اختيارات الأسر، مع تنامي الإقبال على العلامات المحلية التي باتت تفرض حضورها بشكل متزايد داخل سلة المستهلك المغربي. ولم يعد هذا التحول مرتبطاً بالسعر وحده، بل أصبح يعكس أيضاً تغيراً في علاقة المستهلك بالمنتج والعلامة التجارية، وفي الطريقة التي يختار بها ما يلائم حاجاته اليومية. وتستفيد العلامات المحلية من عامل أساسي يتمثل في القرب الثقافي من المستهلك، إذ تمتلك قدرة أكبر على فهم خصوصيات السوق المغربية وأنماط الاستهلاك والعادات الغذائية والتفضيلات اليومية للأسر.

نوفوتيل تطلق «أسبوع العمر المديد».. 7 أيام لترسيخ عادات الرفاه في الحياة اليومية

من الأكل والنوم إلى الحركة والتواصل، تراهن علامة نوفوتيل على عادات يومية بسيطة لتعزيز الرفاه وتحسين جودة الحياة، من خلال إطلاق «أسبوع العمر المديد» الممتد من 7 إلى 13 شتنبر 2026. وتقدم العلامة، خلال هذه المبادرة العالمية، سلسلة من المحتويات والأنشطة المجانية التي تجمع بين مداخلات الخبراء، والدروس المتخصصة والجلسات المباشرة.

كتاب الأسبوع

لا تقوليلي إنك خائفة

معاوية عبد المجيد

By Lodj

ريلز
الاسبوع

LODJ

رياض مزور في «الميزان» مع مامون

انسولبت الاسبوع

مشى للشرطة يشكي بعمو حيت ضربو.. والمفاجأة أن بجوج عندهم 5 سنين !

مهرجان «Jazz à Rabat» يكشف عن برمجة دورته الـ28 بين 24 و26 شتنبر

يستعد عشاق موسيقى الجاز بمدينة الرباط للقاء جديد مع الإيقاعات العالمية، من خلال الدورة الثامنة والعشرين من مهرجان «Jazz à Rabat»، المقرر تنظيمها خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 شتنبر الجاري، بالمدرج التابع لحديقة الحسن الثاني.

وعلى مدى ثلاث أمسيات، يقدم المهرجان برنامجا موسيقيا يجمع بين ست فرق أوروبية وستة مشاريع موسيقية مغربية، في لقاءات فنية صممت خصيصا لهذه الدورة، وتراهن على المزج بين الجاز الأوروبي والتقاليد الموسيقية المغربية.

تفتتح فعاليات المهرجان فرقة «أمارا كوارتيت» النسائية من البرتغال، التي تقدم قراءة معاصرة لفن الفادو من خلال الغناء والأكورديون والغيتار الكلاسيكي والتشيلو.

وستتقاسم الفرقة الخشبة مع عازف الإيقاع والملحن المغربي خالد كوهن، في لقاء موسيقي يستحضر تجارب وإيقاعات متعددة تمتد من التابلا الهندية إلى الموسيقى البرازيلية.

وتتواصل الأمسية مع الفرقة الفرنسية-الألمانية «تيرابي دو كوبل»، التي تقدم تجربة موسيقية تجمع بين ستة فنانين وتتناول العلاقة الفرنسية الألمانية برؤية فنية مرحة ومبتكرة.

وسيكون الموعد أيضا مع مشروع محمد المنجرة ستيفنك كوينتيت، الذي يلتقي فيه التراث الموسيقي المغربي مع الجاز والموسيقى الارتجالية والتأثيرات اللاتينية.

في الأمسية الثانية، يلتقي الجمهور مع «هيراك | بولاتكين كوارتيت»، التي تستلهم أعمالها من التقاليد السلافية والغجرية، إلى جانب الموسيقى الكلاسيكية الانطباعية والإيقاعات البلقانية. وتجمع هذه التجربة الموسيقية الفنان المغربي هشام التلمودي، عازف الكمان والملحن والموزع الموسيقي، المعروف باهتمامه بتثمين التراث الموسيقي المغربي.

كما تقدم الفرقة البلجيكية «نو ستيم» تجربة تجمع بين الجاز والفانك والهيب هوب، قبل أن تلتقي مع سارة مول لبلاد كوارتيت، في مشروع يمزج بين الدارجة المغربية والجاز والسامبا البرازيلية وتأثيرات الموسيقى الشعبية المغربية. وتختتم الدورة الـ28 مع «أولريش دريكسلر أزور تريو» النمساوية، التي تقدم ما تصفه بـ«الجاز الراقص»، في تجربة مستوحاة من أجواء النوادي وتعتمد على الارتجال الموسيقي.

إقرأ المزيد

L'ODJ MÉDIA EN MODE RADAR

UNE BONNE **IDÉE**
QUI PASSE UN BON **ARTICLE**

UNE TRÈS BONNE **IDÉE**
QUI PASSE UN TRÈS BON **ARTICLE**

UNE SUPER HYPER **IDÉE**
QUI PASSE UN **ARTICLE**...

QUI SE CONSTRUIT
PUIS SE DESSINE
PUIS SE PUBLIE
POUR VOUS...

IDÉE
Tout commence par une idée.

SE CONSTRUIT
Elle se structure, s'enrichit, prend forme.

SE DESSINE
Elle se met en page, s'illustre, prend vie.

SE PUBLIE
Elle est publiée et vous est dédiée.

Des idées qui font l'info.
Une exigence qui fait la différence.

L'INFO AUTREMENT

L'ODJ MÉDIA | L'OBSERVATOIRE DU JOURNALISME
VOIR PLUS LOIN, INFORMER JUSTE

www.lodj.ma

«عيد السينما» يعود في دورته الثالثة من 10 إلى 13 شتنبر بالمغرب

تعود «عيد السينما» إلى المشهد الثقافي المغربي في دورتها الثالثة، خلال الفترة الممتدة من الخميس 10 إلى الأحد 13 شتنبر 2026، بمشاركة عدد من الموزعين ومستغلي القاعات والمهنيين في قطاع السينما. ويهدف هذا الموعد السينمائي إلى تقريب الفن السابع من الجمهور، وتشجيع المغاربة على العودة إلى القاعات السينمائية والاستفادة من العروض بأسعار في متناول مختلف الفئات، بما يساهم في تنشيط الحياة السينمائية بالمغرب.

إقرأ المزيد

المغرب يحضر في أول قمة دولية حول مستقبل السينما والصورة المتحركة بفرنسا

شارك المغرب، اليوم الإثنين بمدينة سان بول دو فونس الفرنسية، في «قمة لوميير»، وهي أول قمة دولية مخصصة لبحث مستقبل السينما والصورة المتحركة، والمنظمة تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية كوريا.

وجمعت القمة نحو 200 مسؤول حكومي، ومسيري شركات، ومبدعين، ومنتجين، وموزعين، وممثلين عن المنصات الرقمية، إلى جانب مهنيين في قطاع ألعاب الفيديو وفاعلين في مجال التكنولوجيات الناشئة، فضلاً

إقرأ المزيد

الجديدة تحتضن الدورة الخامسة من الجائزة الكبرى لإفريقيا بمشاركة فاعلين من قطاع اليانصيب وسباقات الخيل

تستعد مدينة الجديدة لاحتضان الدورة الخامسة من الجائزة الكبرى لإفريقيا، خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 12 شتنبر 2026، في محطة جديدة لهذا الحدث المهني الذي يجمع فاعلين من قطاعات الألعاب واليانصيب وسباقات الخيل على مستوى القارة الإفريقية.

تستعد مدينة الجديدة لاحتضان الدورة الخامسة من الجائزة الكبرى لإفريقيا،

إقرأ المزيد

فيديو الأسبوع

الأسرة أمانة .. محاربة الفساد والريع أمانة .. حماية القدرة الشرائية أمانة .. المدرسة أمانة .. الصحة أمانة .. السيادة أمانة

متحف إيف سان لوران بمراكش يفتح أبوابه للموسيقى والسينما في شتنبر

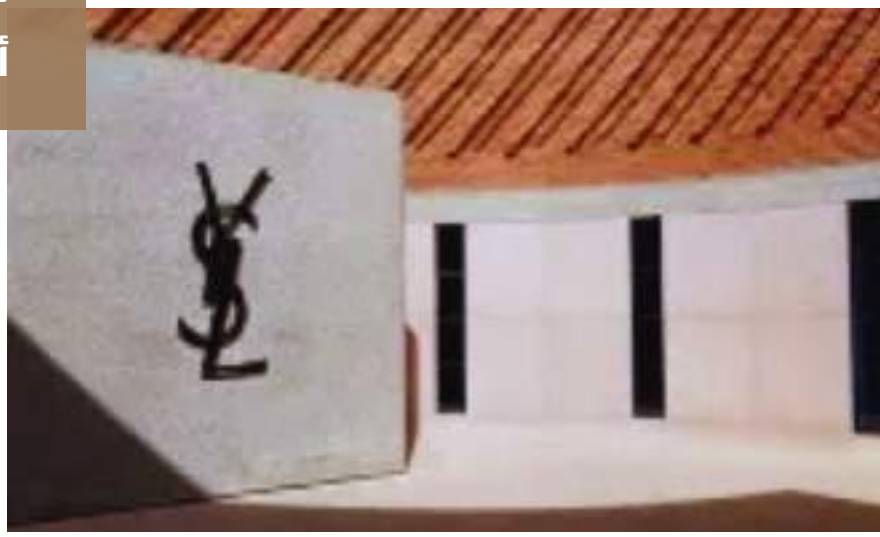

يستعد متحف إيف سان لوران بمراكش لاستقبال شهر شتنبر ببرنامج ثقافي وفني متنوع، يحتفي بتعدد أشكال الإبداع من خلال سلسلة من العروض السينمائية والأمسيات الموسيقية، وذلك بفضاء قاعة بيير بيرجي، التي تواصل ترسيخ حضورها كمنصة للتجارب الفنية والحوار الثقافي. ويضم البرنامج المعلن عنه خلال شهر شتنبر أربع عروض سينمائية مجانية، إلى جانب أمسيتين موسيقيتين، في برمجة تسعى إلى الجمع بين الصورة والصوت والأداء، وفتح فضاء المتحف أمام تجارب إبداعية تتجاوز حدود الفن التشكيلي والموضة.

بين موضة الماضي وشغف الحاضر.. ترند «صور الثمانينيات بالذكاء الاصطناعي» يشعل منصات التواصل

عاد بريق الثمانينيات إلى الواجهة الرقمية من جديد، بعدما اجتاحت منصات التواصل الاجتماعي خلال الساعات الأخيرة صور لعدد من نجوم الفن بإطلالات مستوحاة من أجواء تلك الحقبة، في موجة جديدة من الحنين إلى الماضي يقودها الذكاء الاصطناعي. وحرص عدد من الفنانين على مشاركة صورهم عبر حساباتهم الرسمية، بعدما أعادت تقنيات الذكاء الاصطناعي تشكيل ملامحهم وإطلالاتهم ضمن أجواء بصرية مستوحاة من الثمانينيات، بما تحمله من أزياء وتسريحات وملامح فنية مرتبطة بتلك الفترة. وأثار هذا الترند تفاعلا واسعا بين المتابعين.

«كوميديا بلانكا» تحط الرحال في تغازوت باي.. الضحك يلتقي بالمحيط والجبال وفن العيش

تواصل جولة «كوميديا بلانكا» (Comediablanca) مسيرتها، وتحط الرحال هذه المرة في تغازوت باي يومي 23 و24 أكتوبر 2026، في محطة جديدة تجمع بين الكوميديا واكتشاف المنطقة وأسلوب الحياة الذي يميز هذه الوجهة. وسيحتضن منتجع Taghazout Bay Marriott فعاليات هذا الموعد، الذي سيجمع فنانين مغاربة ودوليين من خلال أمسيتين كوميديتين، إلى جانب قرية ترفيهية وبرنامج متنوع

عاد بريق الثمانينيات إلى الواجهة الرقمية من جديد، بعدما اجتاحت منصات التواصل الاجتماعي خلال الساعات الأخيرة صور لعدد من نجوم الفن بإطلالات مستوحاة من أجواء تلك الحقبة، في موجة جديدة من الحنين إلى الماضي يقودها الذكاء الاصطناعي.

بمشاركة نحو 3 آلاف شاب وشابة.. انطلاق النسخة الخامسة من ملتقى شباب المعرفة بالرباط

انطلقت، يوم الإثنين 7 شتنبر 2026، بمقر منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بالرباط، فعاليات النسخة الخامسة من "ملتقى شباب المعرفة"، بمشاركة نحو 3 آلاف شاب وشابة، حضورياً ورقمياً، تحت شعار "من الأزمة إلى الاستدامة". وينظم الملتقى بشراكة بين الإيسيسكو، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويجمع شباباً ومختصين وخبراء من الرباط والشارقة والقاهرة وقازان، عبر تقنية التوأمة الرقمية. وتتميز دورة هذه السنة باعتماد تقنية التوأمة الرقمية لأول مرة على مستوى العالم الإسلامي.

بمباركة ملكية.. عقد قران مولاي إدريس الفيلالي نجل الأميرة لالا مريم

اختُتمت، بمباركة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مراسيم عقد زواج مولاي إدريس الفيلالي، نجل صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا مريم، من الشابة أحلام أومها، في مناسبة عائلية حملت أجواء من الفرح والاحتفاء، وجمعت أفراد الأسرتين في لحظة خاصة من لحظات الفرح. وجاء توثيق عقد الزواج في أجواء عائلية، بحضور أفراد من أسرتي العروسين، إيذاناً ببداية مرحلة جديدة في حياة مولاي إدريس الفيلالي والشابة أحلام أومها، وسط التهاني والتمنيات لهما بحياة زوجية يسودها الاستقرار والمودة والرحمة.

دبدو تستضيف الدورة الـ13 لمهرجان «تافرانت» والدورة الـ20 لـ«العلاوي»

تستعد مدينة دبدو بإقليم تاوريرت لاحتضان الدورة الـ13 لمهرجان «تافرانت» الأمازيغي والدورة الـ20 لمهرجان «العلاوي»، وذلك خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 شتنبر الجاري، تحت شعار «الأمازيغية: رهانات وآفاق». وتنظم هذه التظاهرة جمعية عين إشبيلية للفنون الشعبية، بدعم وشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في إطار التنافس على الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية لسنة 2025. ويهدف المهرجان إلى إبراز المؤهلات الثقافية والتراثية والطبيعية لمدينة دبدو، والترويج للسياحة الجبلية والداخلية، إلى جانب استحضار الذاكرة التاريخية للمنطقة،

LODJ

خليك JEUNE

www.lodj.ma

SCAN ME

SUIVEZ L'ACTUALITÉ DE L'OPINION DES JEUNES

POLITQUE, ÉCONOMIE, SANTÉ, SPORT, CULTURE, LIFESTYLE, DIGITAL, AUTO-MOTO
ÉMISSION WEB TV, PODCASTS, REPORTAGE, CONFÉRENCES, CHRONIQUES VIDEÉOS

حدث الاسبوع

المغرب في حركة صافرة البداية.. انطلاق الحملة الانتخابية لتشريعيات 2026 بالمغرب وها شنو خاصك تعرف

انطلقت رسمياً الساعات الأولى من صباح اليوم الخميس 10 شتنبر 2026، الحملة الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، فمحطة ديمقراطية ومفصلية كتعتبر هي الأبرز فالمسار السياسي ببلادنا، استعداداً ليوم الاقتراع المقرر الأربعاء 23 شتنبر الجاري. هاد الحملة، اللي جات مباشرة بعد إغلاق باب الترشيحات إلكترونياً ومباشرة لدى السلطات المختصة،

LODJ MEDIA

24 WEB TV+

LIVE STREAMING

حزب الاستقلال

باب الحد
ويب تيفي+
Bab El Had
WEB TV+

YOUTUBE LIVE

FACEBOOK LIVE

INSTAGRAM LIVE

LINKEDIN LIVE

TWITCH LIVE

KICK LIVE

خاص بالانتخابات التشريعية

23 شتنبر 2026

مواكبة شاملة للحملة الانتخابية
من 10 إلى 22 شتنبر 2026

Scan me!

- نقاشات مع سياسيين وخبراء وشباب
- تحليل البرامج والوعود الانتخابية
- روبورتاجات من الميدان
- حوارات مباشرة مع المرشحين
- LIVE من اللقاءات والتجمعات
- فيديوهات و Reels من قلب الحملة

تابعونا على LODJ 24 Web TV+

أفكاركم تهم، وصوتكم يصنع التغيير.

صورة الاسبوع

لأول مرة في تاريخ آبل : هاتف آيفون 18
فولد القابل للطي.

لوديجي أنفو - بلاطفورم الشباب

جريدة الكترونية مغربية متجددة على مدار الساعة

سـياسة، ريـاضة، ثـقافة، ديـجيتال، طـوموبيلات
برامج ويب تيفي، بودكاست، روبورتاجات، مؤتمرات، كرونيكات..

يتم اختيار الأخبار وإرسالها شهريًا عبر نشرتنا الإخبارية إلى 100,000 مشترك.
كما يتم نشر أخبارنا يوميًا على Google News

www.lodj.info

SCAN ME!

@lodjmaroc

صورة من الأرشيف

سوق السيارات بالمغرب يتقدم بـ14,2% إلى غاية متم غشت 2026

واصل سوق السيارات الجديدة بالمغرب تسجيل نمو قوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026، بعدما بلغت المبيعات 167 ألفا و465 سيارة، بارتفاع نسبته 14,2 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2025.

وتكشف أرقام جمعية مستوردي السيارات بالمغرب عن استمرار دينامية السوق، رغم ظهور مؤشرات على تباطؤ وتيرة النمو خلال شهر غشت، الذي سجل أضعف أداء شهري منذ بداية السنة.

167 ألف سيارة جديدة منذ يناير

بلغت مبيعات سيارات الركوب 147 ألفا و603 سيارات عند متم غشت، بارتفاع قدره 13,5 في المائة على أساس سنوي. أما المركبات النفعية الخفيفة، فقد سجلت أداء أقوى، بعدما بلغت مبيعاتها 19 ألفا و862 وحدة، بنمو وصل إلى 19,8 في المائة.

غير أن شهر غشت حمل مؤشرات مختلفة، إذ لم تتجاوز المبيعات الإجمالية 14 ألفا و979 سيارة، مقابل 14 ألفا و851 وحدة خلال غشت 2025، أي بزيادة محدودة بلغت 0,9 في المائة فقط.

وسجلت سيارات الركوب أول تراجع لها خلال السنة، بانخفاض نسبته 2,2 في المائة، بينما ساهمت المركبات النفعية الخفيفة في الحفاظ على نمو السوق، بعدما ارتفعت مبيعاتها بنسبة 22,1 في المائة خلال الشهر.

السيارات المكهربة ترفع حصتها في السوق

ومن أبرز التحولات التي يشهدها السوق المغربي تسارع انتشار السيارات المكهربة بمختلف أنواعها، سواء الهجينة أو الهجينة القابلة للشحن أو الكهربائية بالكامل.

وبلغت مبيعات السيارات المكهربة 25 ألفا و755 وحدة منذ بداية السنة، مقابل 14 ألفا و230 وحدة خلال الفترة نفسها من 2025، أي بزيادة قوية بلغت 81 في المائة. وأصبحت هذه السيارات تمثل 17,45 في المائة من إجمالي مبيعات سيارات الركوب، بعدما كانت حصتها في حدود 10,94 في المائة خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، و6,29 في المائة فقط قبل عامين.

وتواصل السيارات الهجينة التقليدية تصدر هذه الفئة بـ10 آلاف و299 وحدة، فيما سجلت السيارات الهجينة القابلة للشحن قفزة لافتة، بعدما بلغت مبيعاتها 8 آلاف و144 وحدة، بارتفاع سنوي بلغ 135,1 في المائة. كما ارتفعت مبيعات السيارات الهجينة الخفيفة بنسبة 58,7 في المائة، بينما قفزت مبيعات السيارات الكهربائية بالكامل بنسبة 84,2 في المائة. وتظهر في إحصاءات 2026 أيضا فئة جديدة تتمثل في السيارات الكهربائية المزودة بمدى إضافي، التي بلغت مبيعاتها 1,619 وحدة عند متم غشت.

إقرأ المزيد

برنامج الأسبوع

نزار بركة من العرائش : الرياضة في صلب المشروع التنموي للمغرب

كلاكسون

مكتب الصرف: صادرات السيارات تتجاوز 107 مليارات درهم

واصلت صادرات قطاع السيارات بالمغرب تسجيل أداء قوي خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2026، بعدما تجاوزت قيمتها 107 مليارات درهم، وفق أحدث معطيات مكتب الصرف حول المبادلات الخارجية للمملكة.

وبلغت صادرات السيارات عند متم يوليوز 2026 نحو 107,14 مليار درهم، بارتفاع نسبته 14,9 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وأوضح مكتب الصرف أن هذا التطور يرتبط أساسا بارتفاع مبيعات عدد من مكونات صناعة السيارات.

إقرأ المزيد

لماذا قد تواجه شركات السيارات الأوروبية عاماً صعباً جديداً؟

تدخل صناعة السيارات الأوروبية عام 2025 وهي أمام اختبار جديد، في وقت تتقاطع فيه الضغوط الاقتصادية مع التحولات التكنولوجية والتشريعات البيئية المتزايدة صرامة. ورغم الرهان على إطلاق طرازات جديدة لاستعادة اهتمام المستهلكين وتنشيط المبيعات، فإن شركات السيارات تواجه تحديات هيكلية قد تجعل العام الجديد أكثر تعقيداً مما يبدو.

فبينما تستعد الشركات لطرح أكثر من 160 طرازاً جديداً في السوق الأوروبية، تتجه المنافسة إلى مزيد من الاحتدام،

إقرأ المزيد

ستيلانتس تعيد توطين استثماراتها في أميركا وتراهن على الشاحنات لتعزيز الإنتاج

تتجه مجموعة ستيلانتس إلى إعادة تنشيط استثماراتها الصناعية في الولايات المتحدة، في خطوة تعكس تحولاً لافتاً في أولويات المجموعة، التي تضم علامات أميركية بارزة، بينها «جيب» و«دودج». وتعتزم الشركة استئناف تشغيل مصنعها في بلفيدير بولاية إلينوي، من خلال إنتاج شاحنة خفيفة متوسطة الحجم جديدة، بما من شأنه إعادة نحو 1500 عامل إلى مواقع عملهم.

وتأتي هذه الخطوة في سياق سعي ستيلانتس إلى تعزيز حضورها الصناعي داخل السوق الأميركية، وتجديد التزامات استثمارية سبق الإعلان عنها، في وقت تزداد فيه الضغوط

إقرأ المزيد

By Lodj

لويكاند الخبر فوقتو

www.lodj.info

«فولكس فاغن» تسجل تراجعاً في مبيعاتها خلال 2024 وسط تحديات السوق الصينية

سجلت شركة فولكس فاغن الألمانية تراجعاً في مبيعات السيارات التي تحمل علامتها التجارية خلال عام 2024، في ظل ظروف اقتصادية صعبة ومنافسة متزايدة، خصوصاً في السوق الصينية التي تعد من أهم الأسواق بالنسبة إلى المجموعة.

وأعلنت الشركة، وفق بيان صدر الخميس، أن عمليات التسليم العالمية لسياراتها تراجعت بنسبة 1.4 بالمئة خلال العام الماضي، لتستقر عند نحو 4.8 ملايين سيارة، في أداء يعكس الضغوط التي واجهتها صناعة السيارات العالمية خلال الفترة نفسها. وكان السوق الصيني العامل الأكثر تأثيراً في نتائج فولكس فاغن.

السيارات الطائرة في أميركا.. من خيال علمي إلى مشروع لمواجهة الازدحام

لم تعد السيارات الطائرة مجرد مشهد من أفلام الخيال العلمي، بل بدأت تتحول تدريجياً إلى مشروع تكنولوجي تتنافس شركات أميركية على تطويره، واضعة نصب أعينها هدفاً طموحاً: إعادة رسم مستقبل التنقل والتخفيف من واحدة من أكثر مشكلات المدن الكبرى إلحاحاً، وهي أزمة الازدحام المروري.

وفي منطقة خليج سان فرانسيسكو، حيث تتقاطع شركات التكنولوجيا الناشئة مع الاستثمارات الجريئة، تتسابق مجموعة من الشركات على نقل فكرة السيارة الطائرة من شاشات السينما إلى الواقع.

تسلا تستدعي أكثر من 376 ألف سيارة بسبب خلل في نظام التوجيه

تواجه شركة تسلا استدعاءً واسع النطاق في السوق الأميركية، بعد رصد خلل برمجي محتمل في نظام التوجيه المعزز، من شأنه أن يزيد من صعوبة التحكم في السيارة ويرفع مخاطر وقوع حوادث، خصوصاً عند القيادة بسرعات منخفضة.

وأعلنت الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة في الولايات المتحدة، الجمعة، أن الشركة تعتزم استدعاء نحو 376 ألفاً و241 سيارة، على خلفية مشكلة مرتبطة ببرمجيات نظام التوجيه المعزز. بحسب الهيئة الأميركية.

رحل إلى دار البقاء

شهيد الواجب بإمزورن.. المديرية العامة للأمن الوطني تنعي حمزة الزعام وترقية استثنائية لروحه

الإمارات تتصدر عربياً جاذبية الاستثمار في نشاط السيارات

تواصل دولة الإمارات ترسيخ موقعها كإحدى أبرز الوجهات الاستثمارية في المنطقة العربية، بعدما تصدرت الدول العربية في جاذبية الاستثمار والأعمال المرتبطة بنشاط مبيعات السيارات خلال عام 2024، وفق ما أوردته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان».

وجاء ذلك ضمن التقرير القطاعي الرابع للمؤسسة حول قطاع المركبات والسيارات في الدول العربية، والذي يرصد تطورات السوق العربية وآفاقها، إلى جانب التجارة الخارجية والمشاريع الأجنبية ومخاطر الاستثمار والحوافز المرتبطة بنشاط مبيعات السيارات.

سيارات على المقاس.. لماذا نعدلها وكيف؟

لم تعد السيارة بالنسبة إلى كثير من مالكيها مجرد وسيلة للتنقل، بل تحولت إلى مساحة تعكس الذوق الشخصي والهوية وأسلوب الحياة. ومن هنا برز عالم تعديل السيارات أو ما يعرف بـ«Car Modification»، حيث يلجأ أصحاب السيارات إلى إدخال تغييرات على الشكل الخارجي أو المقصورة أو الأداء، بهدف جعل مركباتهم أكثر تميزاً أو ملاءمة لاحتياجاتهم.

لكن تعديل السيارة ليس مجرد عملية تجميلية، ولا يتعلق دائماً بالرغبة في لفت الأنظار. فبعض التعديلات ترتبط بتحسين الأداء أو الراحة أو السلامة، بينما يأتي بعضها الآخر استجابة لاستخدامات محددة، مثل القيادة الرياضية أو الرحلات الطويلة أو القيادة في الطرق الوعرة. تختلف دوافع تعديل السيارات من شخص إلى آخر. فهناك من يبحث عن مظهر أكثر أناقة وتميزاً.

رولز رويس تتمسك بمسار التحول نحو السيارات الكهربائية

أكدت شركة رولز رويس موتور كارز عزمها مواصلة مسار التحول نحو السيارات الكهربائية، في خطوة تعكس توجه العلامة البريطانية الفاخرة لمواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع صناعة السيارات عالمياً.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة رولز رويس موتور كارز، كريس براونريدج، إن الشركة ستواصل التحول نحو السيارات الكهربائية، مؤكداً أن هذا المسار يمثل جزءاً من رؤيتها المستقبلية لتطوير منتجاتها ومواكبة المتغيرات التي يعرفها سوق السيارات .

LODJ
MEDIA
L'INFO ÉCLAIRÉE, L'OPINION ASSUMÉE

Merci à nos

50 Chroniqueurs et Experts invités

CHRONIQUES VIDÉOS AVATARS

Pour vos analyses, vos regards éclairés
et vos mots qui nourrissent le débat public.
Vos contributions font vivre une information libre,
rigoureuse et utile.

LODJ.MA
L'actualité en continu

LODJ.INFO
L'info autrement

I-DABATS
Le bimensuel qui éclaire

Contre tous les constats, LES MAROCAINS LISENT, ANALYSENT ET ÉCRIVENT !

LES JEUNES
s'informent,
questionnent,
proposent.

LES SÉNIORS
lisent, partagent
leur expérience
et éclairent le présent.

ENSEMBLE,
ils construisent
un Maroc qui pense
et qui avance.

« Grâce à vous, L'ODJ Média reste une maison de débats, d'idées et d'analyses.

Merci du fond du coeur !

@lodjmaroc

المغرب يحتضن لأول مرة كأس العالم لإصلاح الهواتف الذكية.. من الصين إلى الدار البيضاء

يستعد المغرب لاحتضان حدث دولي غير مسبوق في مجال إصلاح الهواتف الذكية، من خلال تنظيم الدورة الأولى من CGC Morocco 2026، يومي 9 و10 شتنبر الجاري بمدينة الدار البيضاء، في تظاهرة تجمع بين المنافسة الدولية، والخبرة التقنية، والتكوين المهني وتبادل التجارب.

وفي هذا السياق، احتضنت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الدار البيضاء-سطات، صباح السبت، ندوة صحفية خُصصت لتقديم تفاصيل هذه التظاهرة وأهدافها، بحضور ممثلين عن وسائل الإعلام وشركاء مؤسساتيين ومهنيين وفاعلين في مجال إصلاح الأجهزة والهواتف الذكية.

وشهدت الندوة حضور حسان بركاني، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الدار البيضاء-سطات، إلى جانب رضوان الإدريسي، رئيس الهيئة الحرفية الجهوية لإصلاح الآلات والمحركات ورئيس CGC Morocco، فضلاً عن Wyman Lau، مؤسس CGC World، الذي حل بالمغرب رفقة فريقه قادماً من الصين للمشاركة في إطلاق النسخة الأولى من الحدث بالمملكة.

وتندرج هذه المبادرة ضمن شراكة بين غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الدار البيضاء-سطات والهيئة الحرفية الجهوية لإصلاح الآلات والمحركات، بهدف تعزيز مكانة المهن التقنية والحرفية وتثمين الكفاءات المغربية في مجالات الإصلاح والصيانة.

كما تراهن الشراكة على تطوير المهارات المهنية، وتشجيع التكوين والتأطير، وفتح آفاق جديدة أمام الشباب التقني والمهني، سواء من خلال الاندماج في سوق الشغل أو عبر تطوير مشاريعهم الخاصة والاستفادة من فرص المقاولة الذاتية.

من الصين إلى المغرب.. جسر لتبادل الخبرات

وتكتسي النسخة الأولى من CGC Morocco أهمية خاصة، بالنظر إلى مشاركة مؤسس CGC World، Wyman Lau، رفقة فريقه القادم من الصين. وتعكس هذه المشاركة رغبة في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المغرب والصين في مجال إصلاح الهواتف الذكية، إلى جانب إتاحة الفرصة للتقنيين المغاربة للاطلاع على أحدث التقنيات والممارسات المعتمدة دولياً في هذا القطاع.

كما يشكل انتقال هذه التظاهرة من الصين إلى المغرب محطة جديدة في مسار CGC World، ويمنح المملكة فرصة لاحتضان منافسة دولية متخصصة وتسليط الضوء على الكفاءات والطاقات التقنية المغربية.

إقرأ المزيد

LODJ.MA

L'OPINION DES JEUNES

MERCI À NOTRE COMMUNAUTÉ !

40 MILLIONS DE VUES

SUR INSTAGRAM

AU COURS DES

30 DERNIERS JOURS

UNE COMMUNAUTÉ ENGAGÉE

UNE INFORMATION INDÉPENDANTE

DES CONTENUS QUI COMPTENT

MERCI POUR VOTRE CONFIANCE

Ensemble, continuons

À FAIRE LA DIFFÉRENCE !

WWW.LODJ.MA

السغروشني: الحاضنة الرقمية التضامنية بسلا تعزز الكفاءات في الذكاء الاصطناعي وإنترنت

أكدت الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أمل الفلاح السغروشني، أن مركز «الحاضنة الرقمية التضامنية» بسلا يقدم تكوينات متخصصة تواكب مجالات الابتكار والتشغيل والسيادة الرقمية للمملكة.

وأوضحت السغروشني، خلال زيارة قامت بها اليوم الاثنين إلى المركز، أن التكوينات المعتمدة ترتكز على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وتهدف إلى تطوير الكفاءات الوطنية

إقرأ المزيد

واتساب يطور ميزة جديدة.. مكالمات صوتية ومرئية دون الحاجة إلى حساب

يعمل تطبيق واتساب على تطوير ميزة جديدة قد تغير طريقة إجراء المكالمات عبر المنصة، من خلال السماح للمستخدمين بإجراء مكالمات صوتية ومرئية مع أشخاص لا يملكون حسابا على التطبيق.

وبحسب موقع وابيتاإنفو المتخصص في تتبع تحديثات واتساب، يجري العمل حاليا على ميزة مكالمات الضيوف عبر واتساب ويب، والتي ستتيح لغير المستخدمين الانضمام إلى المكالمة من خلال رابط، دون الحاجة إلى تنزيل التطبيق أو إنشاء حساب أو تسجيل رقم الهاتف.

إقرأ المزيد

استحواذ NVIDIA على Hugging Face.. هل تقترب أوروبا من تعزيز سيادتها في مجال الذكاء الاصطناعي؟

تتجه خريطة الذكاء الاصطناعي العالمي نحو تحول جديد مع إعلان شركة NVIDIA عزمها الاستحواذ على منصة Hugging Face في صفقة تقدر قيمتها بنحو 13 مليار دولار، في خطوة تعكس تصاعد المنافسة حول الشركات والمنصات التي تشكل البنية التحتية للاقتصاد الرقمي الجديد.

ولا تبدو الصفقة مجرد عملية استحواذ تجارية بين عملاق أميركي وشركة رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي المفتوح، بل تثير أسئلة أوسع تتعلق بمستقبل التكنولوجيا في أوروبا، وقدرتها على بناء منظومة

إقرأ المزيد

LA WEB TV

100% digitale
100% Made in Morroco

WWW.LODJ.MA

MatrAIx كيبغي يحاكي 8,3 مليار بروفايل باش يختبر الخدمات

فريق ديال الباحثين قدّم MatrAIx، وهي بنية مفتوحة المصدر كتقول إنها قادرة تحاكي حتى لـ8,3 مليار بروفايل بشري. الفكرة ماشي خلق ناس حقيقيين، ولكن تجربة منتوجات وخدمات وحملات على سلوكات افتراضية متنوعة قبل ما تخرج للواقع. هاد النوع ديال المحاكاة يقدر يربح الوقت ويعاون الشركات تفهم سيناريوهات كثيرة. ولكن خاص الحذر: البروفايل الاصطناعي ماشي بالضرورة كيعكس قرار إنسان حقيقي. المحاكاة الكبيرة كتعاون فاختبار الفرضيات، وما كتبدلش البحث الميداني ولا الرأي الحقيقي ديال الناس.

ChatGPT فـ Computer History: ذاكرة أكثر وخصوصية خاصها وضوح

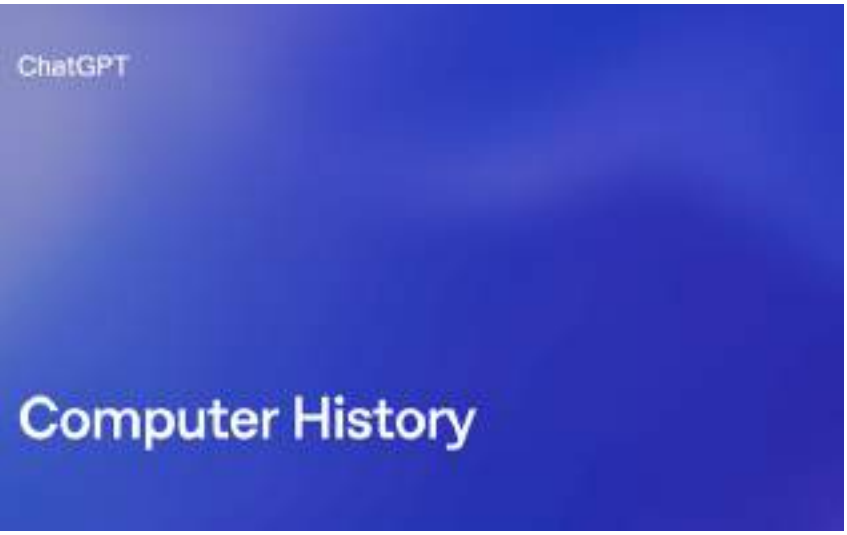

ChatGPT على Mac ولى كيتيح لبعض المستعملين خاصية سميتها Computer History، كتقدر تحتافظ بأثر ديال بعض الحوايج اللي تدارو فالحاسوب باش يعاون المساعد يفهم السياق ويكمل الخدمة. هاد الشي يقدر يكون مريح، خصوصاً فالمهام اللي كتطلب الرجوع لمعلومة سابقة أو متابعة مشروع طويل. لكن الراحة ما خاصهاش تخبي الأسئلة المهمة: شنو كيتسجل؟ فين كيتخزن؟ وشحال كيبقى؟ ذاكرة المساعد ماشي غير تاريخ عادي، حيث تقدر تجمع معلومات على الخدمة والوثائق والسياق الشخصي. فالعمل، خاص تكون عناية أكبر بالمحتوى السري ومعطيات الزبناء. التحكم فالإعدادات خاص يكون بسيط: المستعمل يقدر يشوف،

جوج فرق مغربية كتتألق فـ Huawei ICT Competition 2026

جوج فرق مغربية من المعهد الوطني للبريد والمواصلات تكرمو فنهائي Huawei ICT Competition 2026. هاد النتيجة كتبيّن مستوى الطلبة المغاربة فالشبكات والكلاود والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، وكتأكد قيمة المنافسات اللي كتقرب الطلبة من المشاكل العملية والمعايير الدولية. لكن التكريم بوحدو ما كيضمنش الخدمة. المهارات التقنية خاصها تتكمل بالتداريب والمشاريع الحقيقية والقدرة على الخدمة ففريق. الشركات محتاجة ناس كيربطو التكنولوجيا

By Lodj

بوابتك

نحو أخر الأخبار

www.lodj.info

قمة فالرباط كتسلط الضوء على التوائم الرقمية

الرباط استضافت IEEE World Technology Summit 2026 المخصص للتوائم الرقمية. التوأم الرقمي هو نسخة افتراضية ديال آلة أو بناية أو شبكة أو عملية، كتتعذى بالمعطيات باش تحاكي كيفاش كاتخدم فالحقيقة. بهاد الطريقة، نقدروا نجربو قرار قبل ما نطبقوه فالميدان. الاستعمالات كتهم الصناعة والطاقة والصحة والنقل وتدبير المدن. التوأم الرقمي يقدر يعاون يكتشف عطب، يتوقع الصيانة أو يقارن سيناريوهات مختلفة. ولكن الموثوقية ديالو مرتبطة بجودة المعطيات والفرضيات اللي تبنى عليها. سيادة المعطيات كتولي أساسية،

الذاكرة الموسعة ديال ChatGPT كتطرح أسئلة على الخصوصية

الذاكرة الموسعة ديال ChatGPT كتخلي المساعد يحتافظ بمعلومات أكثر من المحادثات باش يعطي أجوبة شخصية وما يعاودش نفس الأسئلة. هاد الشي كيريح فالمشاريع الطويلة، حيث المساعد كيقدر يعرف تفضيلات المستخدم والقيود ديال الخدمة. لكن كلما تزادت الذاكرة، تزادت المعطيات المرتبطة بالحساب. خاص نفرقو بين التاريخ والذاكرة اللي كتتفعل بالاختيار والمعطيات اللي كتستعمل باش يتحسن الخدمة. التخصيص كيسوا غير إلا كان المستخدم قادر يشوف ويصحح ويمسح اللي تحفّظ. فالخدمة.

معرف Windows كيرجع النقاش على تتبع الحواسيب

معلومات على معرف فWindows رجعات النقاش حول إمكانية ربط الحاسوب بالنشاط ديالو فالأنترنت، حتى مع استعمال VPN. الشبكة الخاصة الافتراضية كتشفّر الاتصال وكتخبي عنوان IP، ولكن ما كتوقفش جميع الآثار التقنية اللي يقدر يخليها النظام أو المتصفح. هاد القضية كتبرز باللي حماية الخصوصية ما كتختزلش فبرنامج واحد. التحديثات، إعدادات التشخيص، الإضافات، الحسابات المرتبطة والصلاحيات كيشكلو منظومة كاملة. من الأحسن نبقاو محدثين ونراجعو الإعدادات ونقصو من الأذونات اللي ما محتاجينهاش. الVPN مفيد،

وطني مستقبلي

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES
23 SEPTEMBRE 2026

UN MAROC PLUS JUSTE PLUS FORT

حزب الاستقلال
PARTI DE L'ISTIQLAL

Notre patrie Notre avenir

Posez vos questions sur le programme électoral !

Famille et valeurs
Zéro corruption
Pouvoir d'achat
Éducation
Santé
Logement
Emploi et jeunesse
Souveraineté économique
Développement territorial

Notre patrie Notre avenir

Chatbot
du programme électoral
Démarrer la discussion

NOUVEAU

Le Chatbot du programme électoral du Parti de l'Istiqlal

Des réponses claires, fiables et accessibles pour tous les citoyens

Des réponses fiables

Un langage simple

Disponible 24h/24

Pour tous les citoyens

Scannez et posez vos questions !

WWW.LODJ.MA